الأوضاع الاقتصادية في أبوظبي (١٩٢٨ - ١٩٦٦م)[*]

الباحثة/ مريم جاسم كرم البلوشى
باحثة ماجستير
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

د. ثابت غازى العمرى
أستاذ مشارك قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة الشارقة

الملخص

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على أهم الجوانب الاقتصادية التي تميزت بها إمارة أبوظبي، حيث مرت الحياة الاقتصادية في أبوظبي كغيرها من المدن الخليجية بمراحل مختلفة لكل منها سماتها وخصائصها، فبدأت المرحلة الأولى بالمهن الأساسية التي مارسها سكان الخليج بشكل عام وأبوظبي بشكل خاص والتي كان أبرزها مهنة الغوص على اللؤلؤ، حيث بنوا عليها اهتمامهم وعالمهم التجاري لقرون طويلة، وكذلك اعتمد الاقتصاد المحلي على المصادر المتوفرة للسكان في بيئتهم فاستغلوها على الرغم من محدوديتها، فكان الاهتمام يعتمد أولًا على البحر عن طريق صيد السمك والغوص على اللؤلؤ وصناعة السفن لنقل البضائع، وثانيًا على الزراعة التي كانت تمر بمشاكل مثل قله المياه العذبة، والتربة الصالحة، وانتشار الآفات الزراعية وثالثًا على الرعي وتربية المواشي بالطرق البدائية للاستفادة من ألبانها ولحومها، وعلى الرغم من الظروف الصعبة والقاسية التي مر بها المجتمع المحلي في أبوظبي إلا أن سكانها تميزوا في التنوع المهني.

وبدأت المرحلة الثانية في تغير الاهتمام المحلي في إمارات الساحل مع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين حين بدأت شركات التنقيب عن النفط في توقيع حكام الإمارات على عقود واتفاقيات للتنقيب عن النفط، فبذلك شهدت المنطقة تحولًا جذريًّا في حياة السكان بعد انهيار صناعة اللؤلؤ الذي كان المصدر الأساسي للاقتصاد، واعتمد الحكام على ما يجنونه من مال بعد توقيع الاتفاقيات للتنقيب على النفط للتنمية المحلية، أما السكان فقد تركوا البحر واتجهوا إلى العمل لدى شركات التنقيب عن النفط التي كانت ملاذهم الوحيد بعد انهيار صناعة اللؤلؤ .

وكان أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الحياة الأقتصادية على الرغم من محدودية الموارد المتوفرة لم تقف عائقًا أمام سكان أبوظبي في مواجهة قسوة الحياة لتلبية

---

[*] **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠٢٣، العدد الثالث والستون.**

حاجاتهم الضرورية، حتى تم اكتشاف النفط الذي غير مجرى الحياة الأقتصادية في المنطقة بشكل عام وأبوظبي بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: الأوضاع الأقتصادية، أبوظبي، التجارة، الصناعة، النفط.

Economic conditions in Abu Dhabi from (1928-1966)

Abstract :

The importance of this study comes through identifying the most important economic aspects that characterized the Emirate of Abu Dhabi, as the economic life in Abu Dhabi, like other Gulf cities, passed through different stages, each with its own characteristics and characteristics. Diving on pearls, as they built their economy and their commercial world for centuries, and the local economy also relied on the resources available to the population in their environment, so they exploited them despite their limitations. The economy depended first on the sea through fishing, pearl diving and shipbuilding to transport goods. Secondly, the economy relied on agriculture, which was experiencing problems such as lack of fresh water, good soil, and the spread of agricultural pests, and thirdly, the economy relied on grazing and raising livestock using primitive methods to benefit from their milk and meat. Its residents are distinguished by professional diversity.

The second stage began in changing the local economy in the coastal emirates at the beginning of the thirties of the twentieth century, when oil exploration companies began to sign the rulers of the Emirates on contracts and treaties for oil exploration. The rulers depended on the money they earned after signing the agreements to explore for oil. As for the residents, they left the sea and went to work for oil exploration companies that were their only refuge after the collapse of the pearl industry.

The most important findings of the study were that economic life, despite the limited resources available, did not stand in the way of the residents of Abu Dhabi in facing the harshness of life to meet their urgent needs. They also strived to search for other resources until the discovery of oil, which changed the course of economic life in the region in general. Abu Dhabi in particular.

Keywords: economic conditions, Abu Dhabi, trade, industry, oil.

المقدمة:

كانت أبوظبي في بداية القرن العشرين تعاني من عدم الاستقرار في الأوضاع الأقتصادية، فالموارد المتاحة كانت قليلة، وعندما تولى الشيخ شخبوط ابن سلطان الحكم (١٩٢٨-١٩٦٦م) سعى إلى تحسين الوضع المعيشي للسكان ولكن انهيار صناعة اللؤلؤ وهجرة معظم التجار والكساد العالمي حالت دون ذلك، وبدأ السكان في البحث عن الموارد المتوفرة في بيئتهم من صيد الأسماك، وصناعة السفن، والزراعة، والتجارة، إلى أن جاءت الشركات المنافسة للتنقيب عن النفط في أبوظبي، فتم توقيع أول اتفاقية للتنقيب عن النفط في عام ١٩٣٩، إلا أن الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) حالت دون تحقيق ذلك، ولم يتم اكتشاف النفط إلا في عام ١٩٥٨م، وتم تصدير أول شحنة في عام١٩٦٢، وبذلك انضمت أبوظبي إلى عالم الدول المنتجة للنفط، وبدأت الحياة الأقتصادية تنتعش والبنية التحتية تتطور في أبوظبي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة بالتساؤلات في الموارد المتاحة في بيئة صحراوية جافة، وكيف تمكن سكان أبوظبي من التفاعل معها وجعلها مصدرًا لدخلهم، ومن أهم هذه التساؤلات:

١-كيف ساهمت الزراعة في تغير الأحوال الأقتصادية للسكان على الرغم من بساطة المعدات المتوفر في تلك الفترة؟

٢-كيف مارس السكان التجارة على الرغم من محدودية الموارد المتوفرة للتجارة؟ وكيف تغيرت التجارة بعد أكتشاف النفط؟

٣- ما أهم المنتجات الصناعية التي صنعها سكان أبوظبي؟ وإلى أي مدى ساهمت في جعلها مصدرًا لدخلهم؟

٤- ما أهم الاتفاقيات التي وقعها الشيخ شخبوط بن سطان مع شركات التنقيب على النفط؟ وما دور الحكومة البريطانية في هذه الاتفاقيات؟

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية من ١٩٢٨إلى ١٩٦٦، وهي الفترة التي تولى فيها الشيخ شخبوط بن سلطان مقاليد الحكم في أبوظبي، وتعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات؛ حيث بدأ الفقر يتفشى في أنحاء ساحل الإمارات المتصالح وخاصة بعد ظهور اللؤلؤ الصناعي المنافس للؤلؤ الطبيعي، وكذلك ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار سوق المال في نيويورك في عام ١٩٢٩، فانهارت اقتصاديات معظم الدول الصناعية، وأهم مستوردي اللؤلؤ في الخليج، فانعكست هذه الأوضاع على منطقة الخليج العربي، إذ لم يعد هناك أي طلب على اللؤلؤ في الخليج، أما عام ١٩٦٦ هو العام الذي تنحى فيه الشيخ شخبوط عن الحكم إلى أخيه الشيخ زايد بن سلطان .

الحدود المكانية: إمارة أبوظبي، حيث تعتبر أبوظبي من أكبر إمارات الساحل المتصالح، وهي تعتبر من الإمارات التي ساهمت بشكل فعال في تمويل المشاريع التطويرية وخاصة بعد ظهور النفط في أراضيها.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت الأوضاع الأقتصادية في أبوظبي ومنها:

١- الجابري، خليل حمود، أبوظبي دراسة تاريخية في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ١٩٤٥-١٩٧١، رسالة ماجستير قدمها المؤلف إلى قسم التاريخ في كلية التربية في جامعة بغداد عام ٢٠٠٨، وتناولت الدراسة الأوضاع الاقتصادية في أبوظبي والعوامل التي ساعدت في تطور الاقتصاد، وتناول الحديث دور العائدات النفطية في فترة مابعد عام ١٩٦٦م بشكل مفصل.

٢- البلوشي خالد البلوشي، أبوظبي سنوات التأسيس والبناء (١٨٩٢-١٩٧١)، دارسة في تاريخ أبوظبي السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وهي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، وهي دراسة شاملة عن أبوظبي

وتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في أبوظبي، واستعرض فيها مكونات الاقتصاد التقليدي .

٣- الصايغ، فاطمة حسن، البنية التحتية في أبوظبي في عهد الشيخ شخبوط ابن سلطان (١٩٢٨-١٩٦٦م)، وهو بحث مقدم لجمعية الاجتماعيين في الشارقة. تناولت الدراسة الأوضاع الداخلية في أبوظبي، ودراسة عوائق البنية التحتية في تلك الفترة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي واستقصاء المعلومات التاريخية المتعلقة بالموضوع، وذلك بالرجوع إلى المصادر والوثائق والمراجع المتوفرة، ومن ثم العمل على تحليل تلك المعلومات حتى الوصول إلى حقائق تاريخية متسلسلة ومنظمة لموضوع الدراسة.

التمهيد

تعد الجوانب الاقتصادية من أهم مكونات المجتمع، ونظرًا لتشابه الأوضاع التاريخية في منطقة الخليج العربي، أدى ذلك إلى تشابه الظروف الطبيعية للمنطقة، وتشابه مجتمعاتها من حيث النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

مرت الحياة الاقتصادية في أبوظبي، مثلها مثل أي مدينة أخرى، بمراحل مختلفة لكل منها خصائصها ومميزاتها؛ حيث يعتبر صيد اللؤلؤ والاتجار به الأساس الذي بنى عليه سكان أبو ظبي اهتمامهم، و نتيجة للكساد الاقتصادي العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخول اللالىء الصناعية اليابانية إلى السوق الدولية، كل ذلك أثر بدوره على صناعة وتجارة اللؤلؤ، مما أدى إلى تقليص الإنتاج المحلي من اللؤلؤ والذي كان يشكل المصدر الرئيسي لعيش سكان أبوظبي، لذلك بدأت عملية البحث عن الموارد المتاحة الأخرى في المنطقة مثل الزراعة، والصناعة، بعد صيد الأسماك، لتلبية الحاجات الأساسية للعيش، ومع ظهور شركات التنقيب عن النفط جاءت المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة ظهور النفط الذي بدوره أدى إلى تحولات كبيرة

في اقتصاد أبوظبي، مما انعكس إيجابيًّا على وحياة السكان ونشاطهم الاقتصادي .

– الأوضاع الأقتصادية قبل اكتشاف النفط

أهم القطاعات الاقتصادية في أبو ظبي:

أولًا: قطاع الزراعة

تُعد الزراعة من القطاعات المهمة في أبوظبي في فترة البحث؛ لأنها شكلت مصدرًا لدخل السكان في المناطق الداخلية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزراعة في المنطقة لم تكن وليدة الظروف بل مارست القبائل العربية التي سكنت المنطقة النشاط الزراعي منذ عصور عدة، حيث يشير كليكوفسكي في كتابة عن الإمارات إلى أن القبائل العربية الزراعية والرعوية كانت تحرث الواحات والوديان حيث لم تكن توجد مصادر مائية آنذاك[١]، ومن أهم المناطق التي كانت تمارس فيها الزراعة في أبوظبي:

واحة العين[٢]: كان لاهتمام الشيخ زايد بن سلطان شقيق الشيخ شخبوط والذي كان ممثلًا للحاكم في العين (١٩٤٦–١٩٦٦م)، دور في تطور الزراعة، فكان يستغل الدخل الذي يقدم إليه من قبل الحاكم لتطوير واحة العين، فعمل على حل مشكلات المياه فيها وذلك من خلال إصلاح الأفلاج القديمة[٣]، وحفر أفلاج جديدة ومنها فلج الصاروج[٤]، الذي شارك الشيخ زايد في حفره والذي بلغ طوله ٩كم، وتجري المياه فيه على عمق ٦٥ قدمًا تحت الأرض ضمن قنوات كبيرة، و كانت تحتوي على عديد من الفتحات التي تسهل عملية تنظيف وصيانة ومراقبة سير المياه، بالإضافة إلى حفر الآبار الجديدة، وإصلاح الأراضي الزراعية وتهيئتها للزراعة بشتى أنواع المحاصيل الزراعية مثل الطماطم والخيار وغيرها [٥].

أخذت واحة العين بالتطور والتقدم في الناحية الزراعية، وبدأت المياه تتدفق في المزارع، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسن الأحوال الاقتصادية للمزارعين، وخاصة في عام ١٩٦٢م بعد أن جلب الشيخ زايد المضخات والأدوات الزراعية من الهند واليابان لصغار المزارعين على أن يتم

دفع ثمنها بالتقسيط المريح من قبل المزارعين انفسهم، كما استعان بأصحاب الخبرات الزراعية و أجرى مفاوضات لتعيين مستشار زراعي في العين؛ حيث تم تعيين السيد عبد الحفيظ خان اليوسفي مستشارًا زراعيًّا مع مساعد خاص له على نفقة الشيخ زايد، وهو الأمر الذي أدى إلى إصلاح الأراضي الزراعية، كما قام بشق الطرقات بين مواقع الإنتاج الزراعي ومراكز بيعها، وأمر بإنشاء سوق في وسط الواحة لبيع منتجاتهم[٦].

واحة ليوا[٧]: تقع واحة ليوا، أو الجواء كما كانت تعرف سابقًا [٨]في قلب إمارة أبوظبي على امتداد ١٢٠ كيلو مترًا مربعًا، وهي تتكون من مجموعة من الواحات الصغيرة، فهي الموطن الأصلي لبني ياس وعاصمتهم الأولى قبل انتقالهم إلى أبوظبي، وكان اهتمام سكان هذه الواحة يتمثل بزراعة أشجار النخيل حيث كانت ثماره تشكل المحصول الأساسي في الواحة، كما انتشرت زراعة النخيل على سفوح التلال الرملية، وكان اعتمادهم على مياه الآبار والأمطار على عكس واحة العين التي تكثر فيها الأفلاج، وكانت الأساليب المستخدمة في نقل المياه بدائية، حيث كان المزارعون يحملون المياه عن طريق أكياس مصنوعة من جلود الحيوانات إلى المزارع، مما شكل إرهاقًا للمزارعين ومضيعة للجهد والوقت[٩].

وقد بلغ عدد واحات ليوا و محاضرها (المناطق العامرة بالسكان الحضر)، حوالي (٥٢ واحة) في غرب العين وكانت عامرة بالنخيل والخضرة، إضافة إلى وجود المراعي الخصبة التي تتوفر فيها المياه الجوفية، ومن محاضر ليوا: موقب، والنشاش، والخيس، واليبانة، وقطوف وغيرها الكثير، وتميزت واحة ليوا بجودة تمورها حيث كانت تصدر للإمارات الأخرى والدول المجاورة.[١٠]

أما ما يتعلق بملكية الأراضي الزراعية فكان لكل قبيلة منطقة زراعية خاصة لها، ويمتلك كل فرد جزءًا بسيطًا من هذه الأرض، وكان لزراعة النخيل عناية كبرى عند البدو، لما تتميز به من تحملها لقسوة الجو وقلة الماء وملوحتها، كما أنها كانت تسد حاجات السكان و متطلباتهم، وكانت أشجار

النخيل تتنوع وتختلف في ثمارها، ومن أشهر أنواعها اللولو، والخنيزي، والخلاص، والبرحمي، والهلالي وغيرها . [١١]

المشكلات التي واجهت قطاع الزراعة في تلك الفترة:

– قلة المياه العذبة:

تُعد مشكلة نقص المياه من المشكلات الأساسية للزراعة في أبوظبي، وعلى الرغم من توفر المياه في العين إلا أنها لم تلبِّ الكميات الكافية لسد حاجة الزراعة، وخاصة أنها كانت تتزايد يومًا بعد يوم، و كانت هناك بعض المحاولات من المزارعين في تقليل استعمال المياه الجوفية في العين؛ لأنها كانت تعتمد على مياه الأمطار التي كانت نادرة السقوط[١٢].

– انتشار الآفات الزراعية والحشرات:

تُعد هذه المشكلة من المشكلات التي كانت تعاني منها أغلب المناطق الزراعية في العالم، وكانت المزروعات في أبوظبي تعاني من التلف في بعض المحاصيل بسبب الأمراض الزراعية، من أهمها: انتشار الحشرات والفطريات والبكتيريا التي تؤدي إلى اصفرار المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى انتشار الجراد الذي كان يتسبب في أضرار كبيرة في إمارات الساحل المتصالح، حيث بعث المعتمد السياسي السيد هاولي (Hawlee) رسالة إلى الشيخ شخبوط يطلب منه دفع مبلغ ١٧٠ روبية للأمم المتحدة لمكافحة الجراد، وكان ذلك في الاجتماع الذي جمع شيوخ الإمارات في مجلس الإمارات المتصالح في يونيو ١٩٦٠م[١٣].

– التغيرات المناخية:

تميز مناخ أبوظبي بفصلين خلال السنة، الشتاء وهو شديد البرودة، والصيف شديد الحرارة مع رياح قوية تثير معها الغبار والأتربة، والتي كانت تؤذي المحاصيل الزراعية، وكانت الأمطار شحيحة في أكثر الأوقات مما أثر على المياه الجوفية، فكان للمناخ دور في إتلاف بعض المحاصيل الزراعية التي كانت تحتاج إلى عناية واهتمام من خلال توفير الأدوات التي تحافظ عليها من قسوة المناخ[١٤].

ثانيًا: قطاع الصناعة

تُعد الصناعة إحدى المهن التي ساعدت سكان الإمارات في تلبية احتياجاتهم اليومية، قبل اكتشاف النفط، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت منطقة الخليج تمر بأصعب مراحلها، إثر قرار تعسفي فرضته الحكومة البريطانية في البلاد عام ١٩٤٣، لمنع الهند من تصدير المنتجات الغذائية إلى الخارج ومنع سفنها من دخول الخليج العربي من مضيق هرمز، نتيجة لذلك اتجه الناس إلى الاعتماد على الموارد المتاحة لتلبية احتياجاتهم، ومع مرور الوقت ظهرت الحرف والمهن البديلة، التي أصبحت تساهم في دخل الفرد بشكل أساسي، و كان يعمل على هذه المهن مجموعة من السكان إما بشكل فردي أو على شكل مجموعات، وكانت تساهم هذه الحرف والمهن في رفع دخل السكان والحكومات في الإمارات، كما أنها كانت تعتمد على أساليب تقليدية وغير مكلفة، ويمكن تقسيم الصناعات إلى قسمين، هما[١٥]:

أولًا- الصناعة البحرية:

كانت تعتمد عليها الأنشطة البحرية، وتلبي حاجاتهم اليومية، والتي من أهمها:

أ- صناعة السفن:

مارس سكان أبوظبي هذه المهنة منذ القدم، حيث استخدموا السفن للتنقل، والتجارة، وصيد الأسماك والغوص، ومع مرور الأيام بدأت هذه المهنة تتناقل من الآباء إلى الأبناء دون أن تدَرَّس في المدارس أو الجامعات[١٦].

وعرفت مهنة صناعة السفن في أبوظبي وإمارات الساحل باسم القلافة[١٧]، وهي من المهن القديمة والعريقة التي اشتهرت بها منطقة الخليج العربي قديمًا، حيث كانت السفن تبنى بالخشب وتشد بالحبل على جميع أجزاء هيكلها بألواح وألياف الشجر، وتطورت طريقة بناء السفن من الحبال إلى المسامير، وتعد هذه المهنة من أصعب المهن كونها تتطلب بذل مجهود بدني قوي، كما أنها كانت تبدأ بعد انتهاء موسم رحلات الغوص، حيث يبدأ القلافون في سحب السفن إلى الشاطئ والبدء في صيانتها وترميمها، وبناء الجديد منها[١٨].

كانت أبوظبي مثل غيرها من إمارات الساحل تفتقر إلى وجود الأشجار القوية والضخمة، فكانت تعتمد على جذور أشجار النخيل في صناعة السفن الصغيرة مثل الشاشة، وهو عبارة عن زورق صغير يحمل شخصين، ولكن مع ازدهار التجارة بدأت أبوظبي تستورد الخشب من البلدان المختلفة مثل الهند وأفريقيا وبورما، وكانت مدينة كاليكوت التي تقع على ساحل الغربي للهند مصدرًا رئيسًا لتصدير الأخشاب إلى أبوظبي وإمارات الساحل، و كان من أنواع الاخشاب المستوردة من الخارج: خشب الساج[١٩]، وخشب الجنقلي[٢٠]، وخشب الميط[٢١]، وخشب الفن[٢٢] .

أما بالنسبه لأنواع السفن التي كانت تصنع في أبوظبي وغيرها من إمارات الساحل فقد تعددت وتنوعت، وخاصة قبل ظهور النفط حيث كانت صناعة السفن من أساسيات التجارة البحرية التي اعتمد عليها سكان المنطقة كمصدر رئيس للدخل، وأختلفت أيضًا أحجامها، فمنها السفن الصغيرة التي تستخدم للصيد، ومنها الكبيرة التي تستخدم للغوص والأسفار البعيدة ومن أشهر هذه السفن: الشاشة[٢٣]، والجالبوت[٢٤]، والسمبوك[٢٥]، والبتيل[٢٦].

وكان هناك عديد من السفن التي كانت تجوب البحار والبلدان، والمصنوعة بأيدي أبناء الإمارات، ومنها البقارة[٢٧]، والشاحوف[٢٨]، والبغلة[٢٩].

ب- صناعة أدوات صيد الأسماك:

كان بعض سكان الساحل يكسبون عيشهم من الصيد، مما يدفعهم إلى صنع الشباك والخيوط وأدوات الصيد الأخرى بأنفسهم، مثل الشباك والخيوط وكان بعض الشباك يستخدم لصيد الأسماك الكبيرة والبعض الآخر يستخدم لصيد الأسماك الصغيرة وكل نوع من الشباك له حجم واسم معين حسب الاستخدام، وكان صُناع الشباك يستخدمون ربطات من القطن لصنع الشباك كانوا يشترونها من محلات معينة، وتقوم النساء بغزلها وتحويلها إلى خيوط، ومن أدوات ا لصيد الأخرى والمعروفة في المنطقة صنع القوارير، وهي عبارة عن قفص مصنوع من الأسلاك التي تجلب من الخارج وهي من النوع القوي والصلب الذي لا يؤذي السمك ويكون على شكل نص دائرة، وتُعد القوارير ذات

أهمية كبيرة بعد الشباك، كونها تستخدم في القيعان الصخرية أو في أماكن تجمع الشعاب المرجانية، وكانت تصنع بأحجام مختلفة واشتهرت المناطق الساحلية على طول ساحل الإمارات بصناعة القوارير التي كان تصدَّر إلى الخارج[٣٠].

ثانيًا- الحرف والصناعات المرتبطة بالمناطق الداخلية:

تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية وكانت تمارس في المنازل والمزارع وتحتاج إلى مواد بسيطة متوفر في البيئة[٣١]، ومن أهم هذه الصناعات:

أ- الغزل والنسيج

قبل اكتشاف النفط، كان الغزل والنسيج من المهن المهمة لسكان أبوظبي، حيث كانت تلبي احتياجات السكان المحلية، وكان يصّدر البعض منها إلى المناطق المجاورة، وتُعد النساء من أكثر الفئات العاملة في هذه المهنة، ولم يكن لهذه الحرفة مكان مخصص، بل كان يتم حياكة النسيج في المنازل يدويًّا لجميع أنواع الملابس سواء الرجالية مثل الكندورة (الثوب الرئيسي للرجل الإماراتي) أو الملابس النسائية مثل الثوب، أما عن أدوات الخياطة؛ فكانت الإبرة من أهم الأدوات التي كانت تستخدم في تلك الفترة، وكانت النساء يقمن بحياكة الملابس وبيعها لكل من يطلب منهن مثل العباءات والبشوت (وهي تصنع من الصوف ويلبسها الرجال في المناسبات والأعياد فوق الكندورة)، والسجاد (المصنوع من الوبر، وتفرش على الأرض للجلوس عليه)، والعقال الذي يصنع من الصوف أيضًا ويضعه الرجال على رؤوسهم، ويتم صناعتها حسب الطلب[٣٢].

ب- صناعة الفخار والحديد

تعد صناعة الفخار من أقدم الصناعات التقليدية في الإمارات، وتشكل رابطًا بين الإنسان الإماراتي المعاصر، وتلك الحقب الطويلة الماضية، وتكشف تطور الإنسان وتقدمه، وتزود الباحثين بالمعلومات التاريخية عن التتابع التاريخي لحضارات الإمارات القديمة.

كانت صناعة الفخار من الصناعات المهمة في أبوظبي، حيث كان

الأهالي يصنعون من الفخار أواني الطعام وجرار حفظ المياه، وفخاريات أخرى تصنع لأغراض متعددة، وكانت تسد حاجة السكان، ويتم تصدير الفائض منها إلى المناطق المجاورة، كما مارس سكان أبو ظبي حرفة الحدادة، وكانوا يصنعون كل احتياجاتهم من السيوف والخناجر والسكاكين والأدوات المنزلية من القدور والملاعق، وكان سكان أبوظبي يستوردون بعض المواد التي تحتاج إليها هذه الصناعة مثل النحاس والألمنيوم والحديد، وعند كفاية حاجاتهم يقومون بتصدير الزائد من هذه الصناعات إلى المناطق المجاورة مثل الإمارات الأخرى وعمان[٣٣].

ج- صناعات مرتبطة بالنخيل

تُعد شجرة النخيل من أهم مقومات حياة سكان أبوظبي وخاصة في المناطق التي تكثر فيها أشجار النخيل مثل العين وليوا؛ حيث كانت هذه الشجرة تدخل في متطلبات الحياة اليومية، وذلك من خلال الاستخدامات المختلفة لها، فكانت جذوعها تستخدم كأعمدة للبيوت والخيام، وسعفها يستخدم في صنع الأواني والأثاث، وتمرها كان مصدرًا للطعام، وكانت النساء هن اللواتي يعملن على صناعة الخوص (سعف النخيل)؛ حيث كان يعملن على هذه الصناعة بجانب الغزل والنسيج، و كانت صناعة الخوص تتميز بالدقة والجمال، وتختلف ألوان الخوص على حسب الألوان المستخدمة في صبغها، وكان يتم شراء الألوان من محلات العطارة، ومن الصناعات التي اعتمدت أيضًا على شجر النخيل: صناعة (السلال) التي تستخدم لنقل التمر وحفظ الملابس.

وصناعة (السرود) وهي سفرة الطعام وتكون على شكل دائري تفرش على الأرض تصنع من سعف النخيل، (والمكبة) وهي غطاء الطعام ويكون على شكل الهرم ويعتبر مكملًا للسرود الذي يتم تناول الطعام عليه ويصنع أيضًا من سعف النخيل، ومن هذه الصناعات أيضًا (المخرافة) وهي عبارة عن سلة يعلقها الرجل على رقبته، ويصعد بها الى أعالي النخل لجمع التمر ووضعه فيها وتصنع أيضًا من سعف النخل[٣٤].

د- صناعة خيام البدو

اشتهر البدو بصنع هذا النوع من المنتجات، لتلبية احتياجاتهم للسكن، وذلك من خلال صنع البيوت من وبر الجمال وصوف الأغنام، والذي ينسج على شكل خيمة كبيرة يصل طولها إلى ٢٠ مترًا، وعرضها ١٥ مترًا[٣٥].

ثالثًا- قطاع التجارة

تميزت إمارة أبوظبي بموقع جغرافي متميز على سواحل الخليج العربي، والتي يصل طول شريطها الساحلي إلى ٧٠٠ كم، مما ساعدها على ممارسة التجارة البحرية مع موانئ الهند وفارس والسواحل الشرقية من القارة الأفريقية، وكان السبب الرئيسي في قيامهم برحلات بحرية على متن السفن الخشبية التي كانت تصنع بأيدي سكانها، وكانوا يقطعون فيها الأميال ويتعرضون للمخاطر، من أجل جلب المواد الضرورية كالأطعمة والأخشاب والملابس، بالإضافة إلى نقل ما تنتجه الإمارة من لؤلؤ وتمور وجلود وأسماك مجففة، وكان اللؤلؤ على رأس المنتجات التي اعتمدت عليها أبوظبي في تجارتها الخارجية، حيث كانت صناعة اللؤلؤ قبل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) العمود الفقري للاقتصاد في أبوظبي، وكانت نسبة السكان الذين يعملون في صيد اللؤلؤ بصورة مباشرة أو غير مباشرة نحو ٨٥%من إجمالي سكان أبوظبي، ولقد ساهمت صناعة اللؤلؤ بنسبة ٩٥% من الدخل القومي في أبوظبي، مقابل ٥% إلى الحرف الأخرى مثل الصناعة والزراعة وصيد الأسماك، ويرجع السبب في تقدم صناعة اللؤلؤ إلى طول شاطئ أبوظبي المطل على الخليج العربي، وكثر الجزر وأماكن البحث عن اللؤلؤ، وكذلك خبرة سكان أبوظبي في الملاحة وركوب البحر، فكان عدد السفن المستعملة في البحث عن اللؤلؤ حوالي ٤١٠ سفن في أوائل القرن العشرين، ولكن صناعة اللؤلؤ لم تستمر في الازدهار حيث تعرضت للكساد نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، وظهور اللؤلؤ الصناعي[٣٦].

أما التجارة الداخلية، فكان سكان المناطق الداخلية يمارسونها من خلال متاجرتهم بالمنتجات الزراعية مع سكان الشواطئ، وسكان البلدان

المجاورة مثل عُمان، وبقية إمارات الساحل وكانت الجِمال هي الوسيلة الأساسية قبل وصول السيارات للتجارة، وكانت تنقل الفحم النباتي، والتمور، وبقية المنتجات الزراعية من أبوظبي، وتعود محملة بالبضائع التي تحتاج إليها من تلك المناطق المجاورة، من المنسوجات والأطعمة.[٣٧]

وصلت الأوضاع الاقتصادية في نهاية العشرينيات من القرن العشرين إلى الانهيار، وبدأ الفقر ينتشر على ساحل الإمارات المتصالحة، ذلك بسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي المنافس للؤلؤ الطبيعي، وكذلك انهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك عام ١٩٢٩م، وبدأت معاناه السكان من التجار والبحارة وصنَّاع السفن، ونتج عن ذلك الخلافات بينهم، وتدخلت الحكومة البريطانية إلى حل بعض الخلافات بين التجار الهنود لكونهم من رعاياها.[٣٨]

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م تردت الأحوال الاقتصادية أكثر من السابق وتوقفت وسائل النقل عن العمل، وارتفعت أسعار السلع، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن أرسلت برسائل إلى حكام الإمارات تحذرهم من تصدير السلع وتوفيرها لاحتياجاتهم الخاصة، ولم يكن منهم إلا الاستجابة لذلك[٣٩].

واستجاب الحكام لأوامر الوكيل المحلي السيد عبد الرزاق المحمود، وأمروا التجار بمنع تصدير السلع للخارج، حيث بعث الشيخ شخبوط برسالة إلى الوكيل المحلي يقول فيها "من شخبوط بن سلطان إلى حضرة الأكرم الأحشم المحب المحترم خان صاحب عبد الرزاق، وكيل الدولة البريطانية المعظمة في عُمان المتصالح، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والسؤال عنكم على الدوام، نحن من فضل الله في حال يسركم، كتابكم المكرم المؤرخ ٢ مايو ١٩٤٢م الموافق ١٥ ربيع الثاني ١٣٦٢هـ، إلينا وصل وما عرفت أنه أمرك باليوز (أي القنصل أو السفير) الدولة البريطانية المعظمة في البحرين أن تخبرنا مما يتطلبه الوقت الحاظر من التحفظ عن تسربه إلى الخارج من أطعمة وأقمشة فهمناها على التفصيل، دمتم مسرورين والسلام".[٤٠]

ومن زاوية أخرى، كان التجار يلجأون إلى الحكام لإرسال الرسائل إلى

الوكيل المحلي في الشارقة، والمقيم البريطاني في بوشهر، بحكم علاقتهم القوية مع الحكومة البريطانية، فكانوا يطلبون منهم تسهيل إجراءات الاستيراد لبعض المواد الغذائية من الخارج إلى المنطقة، حيث طلب أحد التجار اسمه (لكوه البانيان) وهو هندي الأصل من الشيخ شخبوط ترخيصًا لاستيراد بعض المواد الغذائية، فأرسل الشيخ شخبوط رسالة إلى الوكيل المحلي فقال فيها "فهذا واصلنك (يصلك) لكوه البانيان ، إن شاء الله تعطوه رخصة في توريد خمسة آلاف جونية عيش وحب وطحين إلى أبوظبي، هذا ودمتم مسرورين والسلام، جرا في جماد اول ١٣٦١هـ، أيار ١٩٤٢م"[٤١].

استمرت الأحوال الاقتصادية متدهورة فترة طويلة امتدت إلى أكثر من عشرين عامًا، حتى ظهرت بوادر الفرج باستكشاف النفط في الدول المجاورة، وبدأت شركات التنقيب عن النفط بتوفير فرص العمل، مما أدى إلى هجرة معظم سكان أبوظبي إلى الدول التي اكتشف فيها النفط مثل: البحرين والسعودية والكويت بحثًا عن العمل، ولم يتبق إلا أعدادُ قليلة من السكان الذين يعتمدون على البحر والزراعة لتلبية حاجاتهم .[٤٢]

رابعًا– قطاع النفط:

شكل اكتشاف النفط في أبو ظبي نقطة تحول كبرى في تاريخها، وبدأت تظهر بوادر رؤية للتنمية وأمل صادق لدى الحاكم، في أن النفط سيكون وسيلة لتعويض أبناء المنطقة عن مصاعب الحياة وشغف العيش الذي عانوا منه وسبيلًا لتوفير الحياة الكريمة لهم.

بداية المسح عن النفط في إمارات الساحل

شهدت الفترة الأولى من القرن العشرين ظهور الاختراعات والاكتشافات التي ساعدت على نقل البشرية من عالم إلى آخر، ومن أهمها اختراع الطائرات التي استخدمت قرب بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، وفي تلك الفترة تم اكتشاف أول الحقول النفطية خارج الولايات المتحدة وأوروبا، من قبل شركة النفط الإنجليزية الفارسية في جنوب فارس، و بذلك بدأ الصراع الدولي يشتد على منطقة الشرق الأوسط من قبل أمريكا

وبريطانيا، وخاصة أن كل دولة تريد أن تعوض خسائرها في الحرب، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الطيران أثناء الحرب العالمية الأولى و الذي كان حافزًا لتقوية هذا السلاح، وذلك من خلال البحث عن الوقود المشتق من النفط [٤٣].

كانت الأنظار متجهة بعد الحرب العالمية الأولى نحو الخليج العربي، لذلك سارعت بريطانيا إلى الطلب من حكام الخليج لتوقيع المعاهدات بعدم منح أي امتيازات نفطية للشركات من دون موافقة الحكومة البريطانية، وبدأت بريطانيا في المسح الجيولوجي في المناطق القريبة من إمارات الساحل، فاقترح الجيولوجيون البريطانيون على الحكومة البريطانية الإسراع في توقيع حكام إمارات الساحل على المعاهدات المماثلة لتلك التي أبرمتها مع حكام الخليج مثل الكويت عام١٩١٣ والبحرين عام ١٩١٤ وقطر عام ١٩١٦م[٤٤].

وفي ظل تلك الظروف استجابت الحكومة البريطانية لمطالب الجيولوجيين وأبرمت المعاهدات مع حكام إمارات الساحل، حيث حصل تريفور (A.B Trivor) المقيم السياسي البريطاني في بوشهر على تعهدات خطية من حكام الإمارات عام ١٩٢٢م، بعدم السماح لمنافسيها في التنقيب عن النفط في أراضيها، وعلى الرغم من أن شركة الأنجلو – فارسية (Anglo Persian Oil Company)كانت تُعد الشركة الوحيدة التي سمحت لها الحكومة البريطانية بالدخول إلى إمارات الساحل للكشف عن النفط، إلا أنها أضاعت الفرص وذلك ظنًّا منها بعدم وجود النفط في هذه المنطقة، ولمعرفة الشركة بعداوة العرب لها، وعدم رغبتهم في التعامل معها فقامت بإجراء أبحاثها تحت اسم شركة دارسي (Darcy Exploration) إحدى الشركات التابعة لها[٤٥].

ومن هنا نستنتج أن تأخر اكتشاف النفط في إمارات الساحل يعود إلى إهمال الحكومة البريطانية وشركاتها في عدم المسح والتنقيب عن النفط فيها، وعدم إرسال الماسحين الجيولوجيين إلى المنطقة، و الاكتفاء بشركة فرعية في إجراء المسوحات فيها، الأمر الذي أدى إلى ترك إمارات الساحل وعدم الاهتمام بها من قبل الحكومة البريطانية، وصب جلِّ اهتمامها على الدول التي تم اكتشاف النفط فيها وهي الكويت والبحرين، وبذلك تأخر التنقيب عن النفط إلى الثلاثينيات من القرن العشرين .

اتفاقيات النفط مع الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي

كان الشيخ شخبوط حريصًا على عدم التدخل الأجنبي في إمارته، لذا أخفى نواياه في التنقيب عن النفط، على الرغم من أنه كان مدركًا بوجود النفط في إمارته، ولكنه لم يكن متأكدًا من وجود كميات تجارية، وذلك من خلال ملاحظته لوجود فقاعات نفطية على سواحل إمارته، ولكنه أخفى ذلك لعدم رغبته في التدخل البريطاني في إمارته والتنقيب عن النفط فيها .[٤٦]

غير أنه سمح بعد ذلك بدخول شركة النفط الأنجلو– فارسية في عام ١٩٣٤م، وطلب منها إجراء مسح جيولوجي للبحث عن المياه وحفر الآبار الارتوازية، حيث كان أولوية البحث عن الماء وسد حاجة الناس أهم من النفط في تلك الفترة، وعلى خطى الشيخ شخبوط حاكم أبوظبي سار باقي حكام الإمارات رغبة منهم في كشف الخبراء على مناطقهم، واستجابت الشركة لرغبة الشيوخ، وأرسلت أول بعثة للكشف الجيولوجي في المنطقة وكان على رأس اللجنة الحاج عبدالله وليامسون[٤٧]، الذي استطاع إقناع شيوخ المنطقة على منح الشركات البريطانية امتيازات للتنقيب عن النفط، مقابل مبالغ زهيدة تدفع لهم سنويًا.[٤٨]

– الاتفاقية الأولى للتنقيب عن النفط ١٩٣٦م

في عام ١٩٣٦م أرسل الحاج عبد الله وليامسون بصفته مندوبًا لشركة النفط الأنجلو – فارسية رسالة إلى الشيخ شخبوط بن سلطان يوضح له استعداد الشركة على إرسال خبراء للبحث عن النفط في أراضي أبوظبي على حسب الشروط التالية[٤٩]:

١– أن تكون شركة الأنجلو – فارسية هي المحتكرة، ولها الأحقية في الكشف عن النفط في أراضي أبوظبي لمدة عامين مع عام إضافي إذا احتاجت للضرورة، وتقديم الحماية والمساعدة لموظفي الشركة خلال الكشف الجيولوجي.

٢– على الشركة دفع المبلغ المالي المتفق علية بين الطرفين مقابل التنقيب عن النفط في أراضي أبوظبي.

٣- عدم منح أي شركة أو شخص حق التنقيب عن النفط خلال المدة المتفق عليها بين الطرفين.

٤ - خلال فترة الاتفاقية إذا عجزت الشركة عن دفع المبلغ المتفق عليه، يحق للطرف الآخر المفاوضة مع أي شركة أو جهة أخرى.

وافق الشيخ شخبوط على شروط رسالة الحاج عبد الله مقابل أن تعطي الشركة ثلاثة آلاف روبية شهريًّ طوال السنتين، و أن لا يتدخل موظفو الشركة في الشؤون الداخلية لإمارته، وأن يقتصر عملهم على التنقيب عن النفط فقط، كما طالب الشيخ شخبوط بتوفير وظائف لسكان أبوظبي و أن تقوم الشركة بدفع رواتبهم .

وبالمقابل وقَّع كل من حكام إمارة الشارقة و دبي ورأس الخيمة على نفس الاتفاقية، وبذلك ضمنت الحكومة البريطانية أبعادها للشركات المنافسة من الدخول للمنطقة والتنقيب عن النفط لفترة من الزمن، وعلى الرغم من نجاح بريطانيا في ذلك إلا أنها لم تتخذ خطوة نحو استكشاف النفط، حيث بذلت كل جهودها في الاهتمام بنفط العراق وإيران.[٥٠]

في هذا الوقت كانت الشركات الأمريكية على دراية بهذه الاتفاقية المؤقتة، ولكنها لم تهتم بذلك وأرسلت مندوبيها إلى شيوخ الساحل لمناقشتهم وإقناعهم في التعامل معهم أُسوةً بجيرانهم في السعودية والبحرين، وبالمقابل كان شيوخ الساحل مدركين أن هدف الحكومة البريطانية من هذه المعاهدة هي إبعاد الشركات الأمريكية عن المنطقة وليس هدفهم التنقيب عن النفط، لذلك رغب شيوخ المنطقة في التعامل مع الشركات الأمريكية للتخلص من الاحتكار والشروط المجحفة من جهة الحكومة البريطانية، غير أن الحكومة البريطانية أدركت خطر التواصل بين شيوخ الساحل مع الشركات الأمريكية، واتخذت إجراءات لإيقاف التصاريح للأجانب الراغبين في زيارة الساحل حتى وقت آخر، كما أنها بدأت بتذكيرهم بمعاهدة ١٩٢٢ التي من شروطها عدم منح أي شركة حق التنقيب عن النفط إلا بأذن الحكومة البريطانية، ومن يخالف ذلك يعرض نفس للعقوبة.[٥١]

كان للشيخ شخبوط موقفٌ معارضٌ لهذه القرارات، ورفض التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للمنطقة وطالب شيوخ إمارات الساحل بالإصرار على رفض تلك القرارات، ولكن مع إصرار الحكومة البريطانية على منح حق الامتيازات النفطية لشركاتها متبعة أسلوب الترهيب والترغيب، أدى ذلك إلى توقيع كل من حكام دبي والشارقة ورأس الخيمة على اتفاقية عام١٩٣٧ مع فرانك هولمز (Frank Holmes) مندوب شركة الامتيازات البترولية المحدودة، بينما عارض الشيخ شخبوط هذه الاتفاقية، ولم يدخل في مفاوضات مع الشركة[٥٢].

كان للشيخ شخبوط مخاوف من تدخل الحكومة البريطانية في الأمور الداخلية لإمارته، ونتيجة لذلك تأخرت أبوظبي في التوقيع على اتفاقيات التنقيب عن النفط إلى عام ١٩٣٩م[٥٣].

الاتفاقية الثانية ١٩٣٩م

كان المقيم السياسي البريطاني في بوشهر فاول (T.C.Fowle) على يقين أن الشيخ شخبوط لن يتنازل عن قراراته ومطالبه، حيث تجاهل الإنذار الذي وجهه إليه، بالإضافة إلى أنه لم يسمح لبعثة الاستكشاف التابعة لشركة الامتيازات النفطية من إجراء المسح على المنطقة الشرقية لأبوظبي على رغم من الوساطة التي قدمتها الحكومة البريطانية والشروط المغرية التي قدمت للشيخ شخبوط، و التي منها حصوله على مبلغ ٤٧٥ ألف روبية عند توقيع العقد في عام ١٩٣٧، إلا أن الشيخ شخبوط رفض ذلك[٥٤].

وعلى الرغم من اتباع الحكومة البريطانية حزمة من الأساليب الممزوجة بين التخويف والإغراء إلا أن الشيخ شخبوط أصر على رأيه، حتى جاءت الفرصة المناسبة للنيل منه بعد وصول أخبار عن ممارسة بعض الأشخاص لتجارة الرقيق في أبوظبي، واتهمت الشيخ شخبوط بتغاضيه عن هذه التجارة، على الرغم أن هذه التجارة كانت تتم بشكل فردي من دون علم الشيخ شخبوط بذلك، إلا أن الحكومة البريطانية أخذت هذه القضية حجة للضغط على الشيخ، وخاصة أن شيوخ الساحل قد اتفقوا في المعاهدات مع بريطانيا بإيقاف

هذه التجارة وبذلك سحبت بريطانيا تراخيص السفر بالنسبة للشيخ وجميع رعاياه[٥٥].

ونتيجة للضغوطات التي مارستها الحكومة البريطانية تجاه الشيخ شخبوط وافق على توقيع اتفاقية التنقيب على النفط مع شركة امتيازات النفط المحدودة، وتم ذلك في الحادي عشر من يناير عام ١٩٣٩م وشمل كامل إماره أبوظبي والجزر والمياه الإقليمية التابعة له[٥٦]، وكانت مدة الاتفاقية خمسة وسبعين عامًا، تضمنت سبعة عشر بندًا، ومن أهمها الشروط المالية التي اتفقوا عليها أن تدفع الشركة مبلغ (٣٠٠ ألف) روبية عند توقيع الاتفاقية، وكذلك تدفع الشركة مبلغ (١٠٠ ألف) روبية في نهاية كل عام بعد توقيع الاتفاقية حتى اكتشاف النفط بكميات تجارية. وبعد الاكتشاف التجاري تدفع مبلغ (٢٥٠ ألف) روبية فضلًا على المبلغ السنوي المستحق أساسًا، وبعد ذلك تحل محلها دفع الربع على أساس مبلغ ثلاث روبيات عن كل طن يستخرج من النفط، كما تقوم الشركة بتقديم كميات كافية من النفط لسيارات الحاكم[٥٧].

تم توقيع الاتفاقية بين الشيخ شخبوط بن سلطان والمدير العام لشركة نفط الساحل المتصالح المحدودة السيد ستيفن لونجريج (Stephen Longrig)، وبحضور الشيخ خليفة بن زايد عم الشيخ شخبوط والتاجر أحمد بن خلف العتيبة، ومن جهة الشركة حضر التوقيع السيد ليرميت (Lermit)[٥٨].

في ظل تلك الظروف سيطرت الحكومة البريطانية على الحياة الاقتصادية في أبوظبي، كما أن الشركة احتكرت حق التصرف في مناطق امتيازات النفط، وقامت بعمليات التنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتكرير والتسويق. كما قامت بالبحث عن الغاز الطبيعي والمواد الخام، واستخراجها وإعدادها للتجارة وبيعها، ولقد جعلت هذه الميزة من الشركة سيدًا مطلقًا في أبوظبي له حق التصرف بما يشاء من موارد الإمارة النفطية[٥٩].

لقد عملت الحكومة البريطانية مع شركاتها النفطية على حصر إنتاج الغاز والمواد الخام وجعلها حكرًا لها وحرمان الإمارة من الأرباح الناتجة من تلك العمليات، وبالتالي حرمانها من حقها الطبيعي في تطوير نفسها ورفع مستواها

المعيشي، وحرمانها من فرصة إقامة صناعات نفطية تستفيد منها الأيدي العاملة في الإمارة[٦٠].

وفي ظل ما تقدم يتضح أن اتفاقية عام ١٩٣٩م تم التوقيع عليها بعد مفاوضات عسيره وطويلة بين الحكومة البريطانية والشيخ شخبوط، وكانت بنود الاتفاقية مجحفة ومهيمنة على اقتصاد أبوظبي، ولم تلبِّ الاتفاقية طموح أهالي أبوظبي وطموح حاكمها، نتيجة سيطرة شركة واحدة على التنقيب في أراضي أبوظبي الشاسعة، وكانت تعمل ببطء حتى تأخر اكتشاف النفط إلى عقدين من الزمن، ولم تنعم الإمارة برغد العيش مبكرًا كبقية المناطق المجاورة مثل البحرين والكويت السعودية.

الاتفاقية الثالثة عام ١٩٥٠م (البحرية)

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٥م مسألة الحدود البحرية أو ما يسمى بالجرف القاري للدول المطلة على البحار والمحيطات، ولقد أثارت هذه النظرية قضية تتعلق بالتنقيب عن النفط، وهي مدى انطباق عقود الامتيازات النفطية التي تشمل الإمارات بأكملها على مياهها الإقليمية، ويبدو أن تطبيق هذه النظرية على المحيطات العميقة كان مقبولًا، أما تطبيقها على الخليج العربي كان مختلفًا لأن عمق المياه لا تتجاور ٥٠ مترًا، و أثارت هذه النظرية مشكلات نفطية أدت إلى نشوب نزاعات بين الشركات النفطية صاحبة الامتيازات والدول النفطية[٦١].

أعلن الشيخ شخبوط في عام ١٩٤٩م عدم دخول قاع البحر في منطقة الامتياز، في حين أصرت شركة نفط الساحل على تبعية قاع البحر لأراضي أبوظبي ودخولها ضمن منطقة الامتياز، مما أدى إلى خلافات بين الطرفين وصل بهم الأمر إلى التحكيم في المحكمة الدولية، ولكن الشيخ شخبوط أصر على رأيه في أن قاع البحر ليس من ضمن الاتفاقية على الإطلاق وإنما تشمل اليابسة فقط[٦٢].

ولقد تأزم الموقف وازداد تعقيدًا في عام ١٩٥٠م بعد منح الشيخ شخبوط حق الامتيازات النفطية في مياه أبوظبي لشركة سوبيريور (Superior

Oil Company) الأمريكية للنفط، لمدة ٦٥ عامًا مقابل مبلغ مليون روبية يحصل عليها الحاكم عند توقيعه على الاتفاقية، ودفعات سنوية بالمبلغ نفسه إضافة إلى أرباح تبلغ نسبتها ٢٠% من قيمة المبيعات، و شهد توقيع الاتفاقية أشقاء الشيخ شخبوط وهم هزاع و زايد وخالد مع ممثل الشركة روبيرت كاريت (Robert Carett)[٦٣].

وازداد النزاع بين الشيخ شخبوط وشركة الامتيازات النفطية المحدود، وأحيل النزاع إلى طرف ثالث يكون محايدًا للنظر في القضية، وتم عقد جلسات التحكيم في باريس، وسافر الشيخ شخبوط وشقيقة زايد وابنه سعيد لحضور تلك الجلسات في عام ١٩٥١م، وبعد الاطلاع على الموضوع والنظر في المشكلة تبين أن اتفاقية ١٩٣٩م تشمل المياه الضحلة فقط، ولا تشمل المياه الإقليمية الممتدة إلى منتصف الخليج، وبذلك أصبح من حق شركة سوبيريور استغلال تلك المناطق[٦٤].

ولكن هذه الاتفاقية لم تدم طويلًا على الرغم أن نتائج وقرارات المحكمة جاءت لصالح أبوظبي حيث إن الضغوطات البريطانية على الشركات الأمريكية تسببت في تأجيل العمليات الاستكشافية بالإضافة أن شركة سوبيريور الأمريكية تخلت عن حقها في التنقيب عن النفط لعدم توصلها إلى نتائج مثمرة، فأعلنت توقفها عن التنقيب والاستثمار وأعطت إشعارًا عن إنهاء أعمالها[٦٥].

الاتفاقية الرابعة عام ١٩٥٣م

بعد توقف شركة سوبيريو عن التنقيب، حلت مكانها شركة دارسي البريطانية، ووقعت اتفاقية مماثلة للسابقة في عام ١٩٥٣م، وعلى أن يكون الدفع بالجنيه الإسترليني، وأن تبدأ الشركة عمليات التنقيب خلال عام واحد في مياه أبوظبي[٦٦] .

بداية ظهور النفط

أولًا– الحقول البرية:

عند توقيع اتفاقية عام ١٩٣٩م بين الشيخ شخبوط وشركة امتيازات

نفط الساحل المتصالح، كانت الآمال في أبوظبي كبيرة في تغير الأوضاع الاقتصادية، ولكن هذه الطموحات والآمال لم تتحقق، حيث لم يتم اكتشاف النفط إلا أواخر عام ١٩٥٩م وتم تصدير أول شحنة من النفط في عام ١٩٦٢م، وكانت هناك أسباب أدت إلى تأخر اكتشاف النفط في أبوظبي، وكان أولها إنشغال شركة امتيازات النفط البريطانية في التنقيب عن النفط في الأراضي العراقية والإيرانية، واندلاع الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى توقف عمليات التنقيب عن النفط، وعدم وصول أساطيل الحلفاء لمياه الخليج العربي[٦٧].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تتغير الأوضاع الاقتصادية، ولم تقم شركة نفط الساحل ببذل أي جهود للتعويض عن الأيام السابقة، وظلت عمليات التنقيب بطيئة خالية من وسائل التكنولوجيا، مع نقص المعدات وقساوة الأجواء المناخية وصعوبة التنقل في الصحراء.

- اكتشاف النفط في حقل باب مربان ١٩٦٠م:

بعد أن جاءت نتائج الحفر مخيبة للآمال والطموحات في بئر رأس الصدر عام ١٩٥٠م، حيث أعلن المهندسون عن جفاف الحقل، وأصيب الأهالي بالإحباط، وتم تسريح العمال المحليين من الشركة، وتوترت العلاقات بين الشركة والحاكم[٦٨]؛ عادت الشركة لأعمال التنقيب والبحث في أبوظبي، وتوجهت إلى الأجزاء الغربية منها وتحديدًا في مربان، وبدأت في إنشاء قواعد لها، وقامت بتوظيف العمالة المحلية، وبدأت في إجراء المسح الجيولوجي للزلازل، ومع النتائج المبدئية التي أظهرت وجود النفط بكميات تجارية دشنت الشركة أعمال الحفر، واستغرقت حوالي عامًا كاملًا، وبعدها أظهرت النتائج عن اكتشاف النفط بكميات تجارية في بئر مربان عام ١٩٦٠م، وقدِّر معدل إنتاج البئر بـ(٥٠٠٠برميل) من النفط في اليوم[٦٩].

تحول حلم أهالي أبوظبي إلى حقيقة، وزادت طموحات المسؤولين في الشركة بعد هذا الاكتشاف، وتضمنت هذه المرحلة الإعلان عن دخول أبوظبي في عالم جديد من التطور ورغد العيش، وبدأت الشركة في البحث عن موقع

يصلح لتحميل صادرات النفط، فتم اختيار جبل الظنة الذي يقع قرابة ١٢٠ميلًا إلى غرب أبوظبي، فعملت الشركة على إنشاء الميناء خلال سنتين، وبدأت الأعمال على تركيب مضخات الضغط وربط الحقول البرية بالأنابيب المؤدية إلى الميناء، وإنشاء صهاريج ضخمة لتخزين النفط في الميناء، على أن يتم الانتهاء من الميناء في عام ١٩٦٢م[٧٠].

اقترح الشيخ شخبوط بن سلطان في عام ١٩٦٢م على شركة النفط تغير مسمى الشركة من شركة تطوير نفط الساحل إلى شركة نفط أبوظبي المحدودة، وانتقل ممثل الشركة للإقامة في أبوظبي، وأصبحت مرافق جبل الظنة جاهزة للعمل بطاقة إنتاجية قدرها (١٢٠.٠٠٠ برميل) في اليوم، وبدأت ناقلات النفط الضخمة تدخل مياه الخليج باتجاه جبل الظنة لتصدير أول شحنة للنفط من الحقول البرية في أبوظبي، وغمرت الفرحة أهالي أبوظبي، وبذلك دخلت أبوظبي عالمًا جديدًا من الازدهار الاقتصادي[٧١] .

ثانيًا– الحقول البحرية:

بدأت قصة التنقيب عن النفط في مياه أبوظبي عام ١٩٥٠م، عندما منح الشيخ شخبوط شركة سوبيريور الأمريكية حق التنقيب عن النفط، ولكنها بعد فترة تخلت عن ذلك لشركة دارسي البريطانية والتي حصلت على حق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية لإمارة أبوظبي وفق اتفاقية عام ١٩٥٣م، التي تم الاتفاق على أن تتبع نفس شروط اتفاقية شركة سوبيرور الأمريكية، وبعدها بعام تم تأسيس شركة مناطق أبوظبي البحرية (أدما) (Edma) بمساهمة شركتين للنفط وهم شركة النفط البريطانية بنسبة الثلثين، وشركة النفط الفرنسية بنسبة الثلث، وتم نقل الامتيازات إلى الشركة الجديدة في عام ١٩٥٥م[٧٢].

بدأت شركة أدما بالتعاون مع فريق من شركة النفط البريطانية إجراء عمليات المسح الجيولوجي في المناطق البحرية باستخدام المعدات اللازمة للحصول على معلومات عن قاع البحر، وبعد الانتهاء من المسح قررت الشركة تركيزها في التنقيب حول جزيرة داس، وقامت بإنشاء المرافق اللازمة

لاتخاذ الجزيرة مقرًّا لعمليات التنقيب عن النفط، وبدأت الشركة ببناء المساكن والمكاتب للعمال والمهندسين على الجزيرة، وقامت بإنشاء مدرج جوي لاستقبال الطائرات التي تزود الشركة بما تحتاجه من أدوات ولوازم، وأصبحت الجزيرة مدينة صناعية بأحدث المقايس العالمية[٧٣].

وبعد الدراسة والمسح الجيولوجي تم اختيار منطقة أم الشيف التي تبعد مسافة ٣٠ كليو مترًا من شرق جزيرة داس، حوالي ١٥٠ كليو مترًا من الشمال الغربي لإمارة أبوظبي، لتكون أول موقع لحفر بئر بحرية نفطية في مياه أبوظبي، وكانت تعرف أم الشيف في الماضي بأنها من المغاصات المهمة للؤلؤ[٧٤].

في عام ١٩٥٨م أعلن مدير شركة أدما عن نجاح اكتشاف أول حقل بحري في أبوظبي بكميات تجارية في حقل أم الشيف، وبدأ الحقل يتطور فتم حفر أربعة حقول إضافية في نفس الحقل، أدى ذلك إلى دخول الفرح والسرور في نفوس الشيوخ وأهالي أبوظبي الذين طال انتظارهم لهذه اللحظة، وبدأت الشركة عام ١٩٦٠م في تجهيز خطوط الأنابيب لمدها من حقل أم الشيف إلى ميناء التصدير في داس وقامت بإنشاء خزانات لتخزين النفط، وأخذ العمل قرابة عامين حتى تم إنهاء العمل في عام ١٩٦٢م[٧٥].

وفي العام نفسه تم تصدير أول شحنة من نفط أبوظبي عبر الأنابيب إلى ناقلات النفط البريطانية، وبذلك انضمت أبوظبي إلى الدول المنتجة للنفط، وبدأت عائدات النفط تتدفق إلى أبوظبي وتعاظم الأمر بظهور العديد من حقوق النفط وزيادة عائدات الإنتاج حيث بلغ حجم الصادرات النفطية نحو(٧١٠ ألف) طن بقيمة(٧٠٥) آلاف جنية إسترليني في عام ١٩٦٢م، لتبدأ مرحلة جديدة من التغير وتحسن الأوضاع الاقتصادية وظهور الأجهزة الإدارية في إمارة أبوظبي حيث بلغ حجم الصرف على المشاريع الاقتصادية نحو (١.٧) مليون جنية إسترليني من إجمالي الإيرادات النفطية البالغة (١٩.٣) مليون جنية إسترليني خلال الفترة من ١٩٦٣– ١٩٦٥[٧٦].

– الأوضاع الاقتصادية بعد اكتشاف النفط

حدث تغير جذري في هيكل الحياة الاقتصادية في إمارة أبو ظبي إثر اكتشاف النفط، وبدأت تظهر ملامح تحول اقتصادي جديد، تمثل بظهور مشروعات تنمية اقتصادية جديدة لم تكن قائمة من قبل رافقت اكتشاف النفط والتطورات المتسارعة، ومن الممكن أن نسميها مشروعات مساندة لشركات النفط، تطورت بشكل متسارع لمواكبة هذا الحدث المهم والمتمثل باكتشاف النفط في أبو ظبي ومن أهم هذه المشاريع:

– الامتيازات الجوية ومطار أبوظبي.

بدأت قصة الطيران في أبوظبي عندما جاءت فكرة إنشاء أول مهبط للطيران في صير بني ياس، وذلك من ضمن مخططات بريطانيا لإنشاء مطارات ومحطات في ساحل الخليج العربي التي كانت تسعى لتنفيذها منذ فترة طويلة، ولكن مخاوف الشيخ شخبوط، ورؤيته في أن ذلك بداية لجلب الأفكار والعادات الغربية التي تؤثر على نمط الحياة في أبوظبي أدت إلى معارضة هذه الفكرة، ولكن بريطانيا لجأت الى ممارسة الضغوطات على الشيخ شخبوط، وذلك بمنع سفن الغوص من الوصول إلى مغاصات اللؤلؤ، حيث إن الغوص كان عصب الحياة في تلك الفترة، مما اضطر الشيخ إلى الموافقة على شروط بريطانيا، ولكن مشروطة بالمقابل بموافقة بريطانيا على حفر آبار للمياه بالطرق الحديثة في المناطق الصحراوية، فوافق الطرفان على الشروط وتم توقيع الاتفاقية في عام ١٩٣٥م، وهي أول اتفاقية في مجال العلاقات الجوية بين أبوظبي وبريطانيا، وكانت مدة الاتفاقية ١٢عامًا، قدمت فيها الحكومة البريطانية دفعة مالية قيمتها خمسة آلاف روبية هندية، ومبلغ أربعمائة روبية شهريًّا تقدم للحاكم[٧٧].

وبعد ظهور النفط في أبوظبي وتصديره بكميات تجارية، برزت أهمية أبوظبي الاقتصادية للعالم، وأصبحت محط أنظار الجميع، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مطار جوي متطور يناسب حركة التطور الذي بدأت في أبوظبي؛ لأن المهابط الرملية لم تعد تفي بالمطلوب، كما أنها لا تلبي الحاجات الجديدة

والمتطورة، ومن هنا عملت بريطانيا على عقد اتفاقيات ومعاهدات جوية جديدة مع الشيخ شخبوط بن سلطان ومنها اتفاقية ١٩٥٩ واتفاقية ١٩٦٣، استمرت محاولات بريطانيا لإقناع الشيخ شخبوط في توقيع اتفاقية أخرى لإنشاء مبنى جديد للمطار في أبوظبي؛ لأنها تريد أن تلقي بتكاليف المبنى الجديد على الحاكم، وخاصة أن أبوظبي بدأت تحصل على الأموال من مبيعات النفط، لكن الشيخ شخبوط لم تكن لديه نية في توقيع أي اتفاقية خاصة بالطيران المدني مع بريطانيا، لأنه كان يرى أنه ليس من الضروري بناء مطار جديد في الوقت الحالي، والاكتفاء بالمطار الرملي، إلى أن يتم دراسة موضوع المطار الجديد من قبل الاستشاريين الذين كلفهم[٧٨].

-تطوير مطار أبوظبي في عام ١٩٦٥م

عُقدت اتفاقية بين الشيخ شخبوط بن سلطان وشركة الخليج للطيران في عام ١٩٦٠م، على أن تستخدم المطار مقابل مبلغ مالي يحدده الحاكم، و تُعد شركة الخليج للطيران من الشركات العريقة على مستوى الخليج العربي وأصبحت من أبرز الشركات التي تستخدم مطار أبوظبي الرملي، وكان مدة الاتفاقية ثلاث سنوات واستمرت إلى انتهاء المدة، وتم مناقشة الشيخ شخبوط على تمديد المدة فوافق على ذلك لمدة عام واحد على أن تدفع الشركة مبلغًا أكبر من المتفق عليه[٧٩] .

كان هناك ضرورة ملحة في الإسراع بتطوير مطار أبوظبي، وخاصة أن شركة طيران الخليج قامت باستبدال طائراتها القديمة بطائرات حديثة ومن غير الممكن نزول الطائرات الحديثة في مطار أبوظبي الرملي الذي كان يبلغ طول المدرج (٤٢٠٠ قدم) وعرضه (٩٠ قدمًا)، وتحتاج الطائرات الحديثة إلى مدرج طوله (٦٠٠٠ قدم) وعرضه (١٠٠قدم)، وأرضية المطار لا تساعد على هبوط الطائرات وقت الأمطار، لذلك توجب تغيير أرضية المطار، ونتيجة لذلك أظهر الحاكم رغبته في تطوير وتحديث المطار، وعرضت عدة شركات رغبتها في استلام مشروع تطوير المطار، وفي النهاية رست المناقصة على شركة كانسلت (Cansult)، حيث عقدت أول اتفاقية بين الشيخ شخبوط وبين الشركة

في ١ مارس ١٩٦٦م، و تضمنت الاتفاقية بناء المطار وفق قياسات جديدة منها[٨٠]:

١- أن تبلغ مساحة مبنى المطار (المسافرين) ٤٢٠ قدمًا و ٢٨٠ ذراعًا.

٢- ان تبلغ مساحة الطابق الثاني ٣٦٠ قدمًا و ٢٤٠ ذراعًا.

٣-يبلغ ارتفاع حجر بناية المطار ١٢ قدمًا.

٤-حجم غرفة الانتظار العامة ٦٠×٧٠.

٥-أن يحتوي المطار على فندق يتكون من ١٧ غرفة نوم.

وبعد تولي الشيخ زايد بن سلطان مقاليد الحكم في أبوظبي في السادس من أغسطس عام ١٩٦٦م، عمل على تأسيس مطار حديث ومعاصر في أبوظبي .

- تطوير ميناء وجمارك أبوظبي

كان التبادل التجاري للبضائع بين أبوظبي والدول الأخرى شبه معدوم بسبب ضحالة المياه في شواطئها، الأمر الذي أدى إلى تمركز التجار خارجها، حيث لم تكن هناك موانئ أو أرصفة لتحميل وتنزيل البضائع، بل كانت السفن الكبيرة المحملة بالبضائع ترسو بعيدًا عن الشواطئ وتفرغ بضاعتها في صناديق كبيرة، تحمل بمراكب صغيرة حتى تصل إلى الشاطئ، فكانت هذه العملية شاقة ومكلفة ومضيعة للوقت، مما أدى إلى اتجاه السفن إلى الموانئ المجاورة مثل ميناء دبي لتفريغ بضاعتها، ومن ثم تحميلها برًّا إلى أبوظبي[٨١] .

ومع اكتشاف النفط بكميات تجارية في أبوظبي، تم اختيار جبل الظنة كأول ميناء لتصدير النفط من الحقول البرية، وتم اختياره بناءً على موقعه حيث يقع على بعد (١٢٠ ميلًا) إلى غرب أبوظبي، وكذلك لتميزها بطبيعة تلائم أعمال التخزين والتفريغ في أحواض كبيرة تتسع كل منها (٢٥٠ ألف لتر) برميل، وبذلك تم الانتهاء من إنشاء أول ميناء لتصدير النفط من الحقول البرية في عام ١٩٦٣[٨٢] .

أما الجمارك، فلم يكن هناك أي تنظيم جمركي في أبوظبي بداية القرن العشرين، إلا أن الشيخ شخبوط بن سلطان أدرك أنه لا بد من وجود دائرة

للجمارك والاستفادة من عوائدها المالية في المشاريع التي تفتقر إليها الإمارة، فما كان منه إلا أن أستعان بحكومة دولة الكويت، التي بعثت وفدًا من الشباب الكويتي وعلى رأسهم السيد عبد العزيز الصرعاوي[٨٣] الذي قدم المساعدة في تنظيم الدوائر الحكومية في أبوظبي ومنها دائرة الجمارك، وقدم اقتراحاته في تنظيم إجراءات العمل بالجمارك، فوافق عليها الشيخ شخبوط الذي قرر ما يلي في نظام الجمارك[٨٤]:

١- إعداد البيانات الجمركية للصادرات والواردات، وفرض الرسوم الجمركية على جميع البضائع فيما عدا الفواكة والخضروات.

٢- فرض رسوم جمركية بواقع ٢.٥%من أساس سعر الجملة وقت تخليص البضاعة من الجمارك.

٣- تفرض الرسوم الجمركية على البضائع التي ترد إلى البلاد من الخارج إما البضائع التي تنقل في الداخل البلاد فلا تفرض عليها رسوم جمركية.

٤- الاهتمام والعناية بما يدون في السجل العام من بيانات؛ لأن هذه البيانات مفيدة في معرفة الصادرات والواردات إلى البلاد.

- تطوير سوق أبوظبي:

كانت سوق أبوظبي في بداية القرن العشرين صغيرة الحجم وعبارة عن مجموعة من دكاكين، وكان التجار فيها أكثرهم من الهنود والإيرانيين، لأن السكان المحليين كان أكثرهم من صيادين ونواخذة (صاحب السفينة وقائدها)، وكانت السوق تلبي الطلبات البسيطة للسكان وأكثر البضائع كانت تأتيهم من دبي.[٨٥]

ووصف لوريمر (Lorimer) سوق أبوظبي في عام ١٩٠٧ فقال: "ويوجد ما يزيد على ٧٠ حانوتًا من جميع الأنواع في سوق أبوظبي ٤٠ منها للإيرانيين، و ١٩ للهندوس، و١٠ للعرب، والصادرات الوحيدة هي اللؤلؤ، ويستورد الهندوس القماش والأرز والبن والسكر، ويتاجرون باللؤلؤ"[٨٦].

ولكن الوضع في السوق تغير بعد تصدير أول شحنة نفط، فتزاحم

التجار فيها لفرض سيطرتهم عليها، وبدأت المنتجات الأجنبية تكتسح السوق، فتنوعت المواد الاستهلاكية، وتنوعت حاجات المستهلكين بين مواد للبناء، وأدوات كهربائية، وسيارات.

- تأسيس بريد أبو ظبي

كانت الطوابع البريدية الخاصة بالوكالات البريطانية تصل إلى العمال في جزيرة داس عن طريق الوكالة البحرينية، وكانت توضع عليها أختام خاصة بالبحرين، وكان توزيع الطوابع وبيعها يتم عن طريق مكتب بريد دبي(٨٧)، بالإضافة إلى أن الرسائل كانت تصل إلى البنكين العثماني والبريطاني في الإمارة، وبعدها يتم توزيعها بالمناداه على أصحابها، فحدث التباس في معرفة التفريق بين مصدر الرسالة هل هي من البحرين أم من جزيرة داس، لذلك طالب مدير مكتب البريد في البحرين إلى الإسرع في إنشاء بريد في أبوظبي تحت الإدارة البريطانية قبل أن يتعاقد الشيخ شخبوط مع شركة خارجية، لذلك تم افتتاح أول مكتب بريد في أبوظبي وجزيرة داس في عام ١٩٦٣م، تحت إشراف البريد البريطاني في البحرين، وتم اعتماد طوابع البريد البريطاني وهي صورة الملكة إليزابيث الثانية، وكانت هذه الطوابع مؤقتة إلى إصدار الطوابع الخاصة بإمارة أبوظبي، حيث اعترض الشيخ شخبوط بن سلطان على الطوابع التي تحمل اسم الإمارات المتصالحة إلى أن تم إصدار طوابع تحمل صور الشيخ شخبوط في عام ١٩٦٤م(٨٨).

- البنوك في أبو ظبي

ظهرت البنوك في أبو ظبي كنتيجة حتمية للتطور والتحول الاقتصادي، خاصة مع بداية ظهور اكتشاف النفط، فقد كان وجود البنوك أمرًا محتمًا لتسهيل ومواكبة ذلك التحول، فكان بداية النشاط المصرفي في إمارة أبو ظبي بافتتاح فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط في أبو ظبي عام ١٩٥٨م، ونتيجة لحدوث خلاف بين الشيخ شخبوط والبنك البريطاني في أبو ظبي استطاع البنك الشرقي أن يفتتح فرعًا له في أبو ظبي عام ١٩٦١م، وفي العام التالي افتتح البنك العثماني فرعًا له في الإمارة الذي سرعان ما أدمج مع بنك كرندليز

"Crendleys Bank" عام ١٩٦٢م، وقد نجح البنك الشرقي في دفع الشيخ شخبوط الى إيداع مبلغ من المال لدى البنك، ويعتبر البنك العثماني أول بنك يفتتح فرعًا له في العين وذلك عام ١٩٦٣م[٨٩].

وكان الشيخ شخبوط يهدف من وراء ذلك إلى الارتقاء بالعمل البنكي بالإمارة، وإزكاء روح المنافسة بين البنوك.

- العملات النقدية

تُعد الروبية الهندية العملة الرئيسة التي كانت متداولة في إمارات الساحل، وفي عام ١٩٥٩م أعلنت الحكومة الهندية عزمها على إصدار روبية خاصة بالخليج العربي، مما كان له أبعاد سلبية على العلاقات الاقتصادية التي تربط منطقة الخليج بالهند نظرًا للقوة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها الروبية الهندية، وعلى أثر ذلك قامت الكويت بإصدار عملتها الخاصة عام ١٩٦١م، تبعتها البحرين بإصدار الدينار البحريني عام ١٩٦٥م، ثم اختارت قطر ودبي إصدار عملة مشتركة خاصة بهما "ريال قطر ودبي" عام ١٩٦٦م، وفي العام نفسه اتخذت حكومة أبو ظبي قرارًا باعتماد الدينار البحريني عملة رسمية لها، وتولى فرع البنك الشرقي المحدود في أبو ظبي إصدار النقد للبنوك العاملة في أبو ظبي نيابة عن مجلس نقد البحرين[٩٠].

- مشروعات المياه والكهرباء

لقد كانت المشكلة الأساسية التي تواجه السكان في أبوظبي مع بداية هذه التطورات هي قلة مياه الشرب وندرتها، ومع تزايد عدد السكان في أبوظبي كانت الحاجة ملحة إلى توفير مياه الشرب، فحرص الشيخ شخبوط على حل هذه المشكلة، وبعد المناقشات الطويلة مع المسؤولين البريطانيين تم إنشاء أول محطة لتحلية المياه، ولكن هذه المحطة لم تستمر بسبب عدم اهتمام الشركة بصيانه الأجهزة، مما أدى إلى قلة إنتاج المياه العذبة، فتم إنشاء محطة أخرى لإنتاج المياه، ولكن هذه المحطة أيضًا واجهت المشكلات المشابهة للمحطة الأول، واستطاع الشيخ شخبوط توفير المياه بعد توقيعه اتفاقية الكهرباء وربطها بمشروع توفير المياه مع إحدى الشركات البريطانية في عام ١٩٦٣م[(٩١)]،

فقامت الشركات بعمل المسح الجيولوجي للمنطقة ، واستطاعت مد الأنابيب لجلب المياه العذبة من قرية الساد القريبة من مدينة العين الى أبوظبي، مما أدى إلى انتعاش الحياة في أبو ظبي[٩٢].

– محطات توليد الكهرباء

في سنة ١٩٦٤م وبعد منافسة عدة شركات تم ترسية مشروع إنشاء محطة أبوظبي ومحطة العين للكهرباء على شركة هوكر سيدلي (Hooker Siedle) التي قدمت خطة للمشروع بزيادة جهازين لكل من محطة كهرباء أبوظبي والعين، مع إضاءة الطريق والكابلات بتكلفة (٣٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني)، ويشمل المشروع على خطة كهرباء كاملة لأبوظبي والعين بما في ذلك توزيع الكهرباء على منازل المستهلكين، وبناء مبنى محطة الكهرباء والترتيب لإعداد قسم للكهرباء، وبذلك حصلت شركة (هوكر سيدلي) على عقد إضافي من إمارة أبو ظبي تمثَّل في إنتاج (٤٠٠٠ كيلووات) إضافية في أبوظبي، و(٣٠٠٠ كيلووات) في العين، وفي عام ١٩٦٥م أصدرت أبوظبي اللوائح والقوانين اللازمة لمشروع كهرباء أبوظبي الخاصة بتوصيل التيار الكهربائي إلى القصور والدوائر الحكومية وإلى المشتركين والشوارع، ومن تلك القوانين أن يدفع المشترك ١٥ بيسة (فلس) عن كل كيلووات، وأن يكون الحد الأدنى للاستهلاك الشهري (٢٠ كيلووات)، وأن على طالب الاشتراك في الكهرباء أن يدفع الرسوم والنفقات المتعلقة بالاشتراك ليسجل كمشترك، ولا يحق له نقل الاشتراك إلى أي محل آخر[٩٣].

– التجارة بعد اكتشاف النفط

بدأ النشاط التجاري يختلف في أبوظبي بعد تصدير أول شحنة نفط في عام ١٩٦٢م، حيث بدأت الحركة التجارة الخارجية تنشط مع العالم الخارجي، وأخذت الأنشطة الاقتصادية تختلف عما كان يمارسها السكان قبل ظهور النفط، وأصبحت عائدات النفط تزداد عامًا بعد عام، وبدأت التجارة تتطور محليًّا وخارجيًّا وازدادت حركة استيراد المواد الأساسية من الخارج مثل المواد الغذائية والبضائع الاستهلاكية ومواد البناء والتعمير، وبدأ التجار

يتنافسون من أجل الحصول على فرصة للاستثمار في أبوظبي[٩٤].

ونتيجة لتدفق هذا العدد الهائل من الجنسيات المختلفة إلى أبوظبي، بدأت الكثير من المحلات التجارية تفتح فروعًا لها لخدمة الناس، وبدأت الكثير من الشركات تعرض صفقاتها للاستفادة من المشاريع الحكومية التي سوف تخدم مجتمع أبوظبي وقامت عدة شركات أجنبية وعربية بعقد اتفاقيات مع الشيخ شخبوط بن سلطان للحصول على تراخيص للعمل وتأسيس مواقع لهم في أبوظبي، ولكن بعض الشركات لم تحقق أرباحًا بسبب الضرائب التي فرضت عليهم من قبل الحاكم[٩٥].

وأصبح اهتمام الأجانب بالعمل في أبوظبي أكثر من دبي، والسبب أن النفط في أبوظبي سوف يُحدث تغيرًا سريعًا للأوضاع فيها، بالإضافة إلى أن السوق كانت بسيطة ويمكن السيطرة عليها بكل سهولة من خلال فرض البضائع الأجنبية فيها، ولأن التجار المحليين لم يكن لديهم خبرة كافية في التعاملات التجارية، فكان الطريق أمامهم لفرض سيطرتهم التجارية على أبوظبي متاحًا[٩٦].

الخاتمة:

يمكن القول: إن فترة الشيخ شخبوط قد شهدت خلالها الأوضاع الاقتصادية عدة تغيرات جذرية يمكن استخلاص عدة حقائق تاريخية عنها على النحو التالي:

١- استغلال سكان أبوظبي الموارد الطبيعية المتوفرة في تلبية حاجاتهم بعد انهيار صيد اللؤلؤ وعلى الرغم من محدوديتها، فقد استغلوا البحر وخيراته، وذلك من خلال صيد السمك، وصناعة السفن، واستخدام البحر كوسيلة لنقل البضائع إلى الموانئ المجاورة .

٢- على الرغم من المشكلات التي واجهت الزراعة في أبوظبي من قلة المياه العذبة، وانتشار الآفات الزراعية، إلا أن ذلك لم يمنع من إنتاج المحاصيل الزراعية وتلبية حاجات السكان، وتميزت العين وليوا بإنتاج المحاصيل الزراعية، وأهمها التمور.

٣- لعبت التجارة قبل ظهور النفط دورًا مهما في اهتمام أبوظبي من خلال التجارة البحرية مع الموانئ المختلفة لجلب المواد الضرورية، إلا أن التجارة بعد ظهور النفط غيرت مفهوم الاقتصاد في أبوظبي، حيث بدأت الشركات في فتح أفرع لها في الإمارة، وبدأ التجار يتوافدون إلى أبوظبي للاستثمار وظهرت المحلات التجارية الكبرى، مما أدى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية .

٤- عندما نجحت شركات البريطانية في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في أبوظبي، ازدادت تدخلات الحكومة البريطانية في الشؤون الداخلية في أبوظبي وذلك لتهيئة الأجواء لشركاتها كي تستفيد من عائدات النفط المرتقبة.

٥- مع إعلان شركة نفط أبوظبي عن اكتشاف النفط بكميات تجارية في مياه أبوظبي عام ١٩٥٨م، اتجهت أنظار الشركات للاستثمار واستغلال الفرص التجارية التي طال انتظارها لتحقيقها.

٦- استطاع الشيخ شخبوط بن سلطان أن يدير إمارته بكل ذكاء وحكمة، وعمل على إصلاح وتطوير الأجهزة الإدارية والمالية، ومع تصدير النفط بدأت الإمارة مرحلة جديدة من التطور، فبدأ بإنشاء المؤسسات الحكومية، والاستعانة بمستشارين وموظفين يعينونه في أعباء الحكم.

الملاحق

-وثيقة لتزويد أبوظبي بالمبيدات الحشرية

١- رسالة من اى . آر . ورنسوب الضابط التجاري في دبي إلى الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي بشأن تزويد أبوظبي بمعدات الرش والمعدات الزراعية المتفرقة،الأرشيف الوطني أبوظبي رقم الوثيقة١١٠٠٥٥٠١٤.

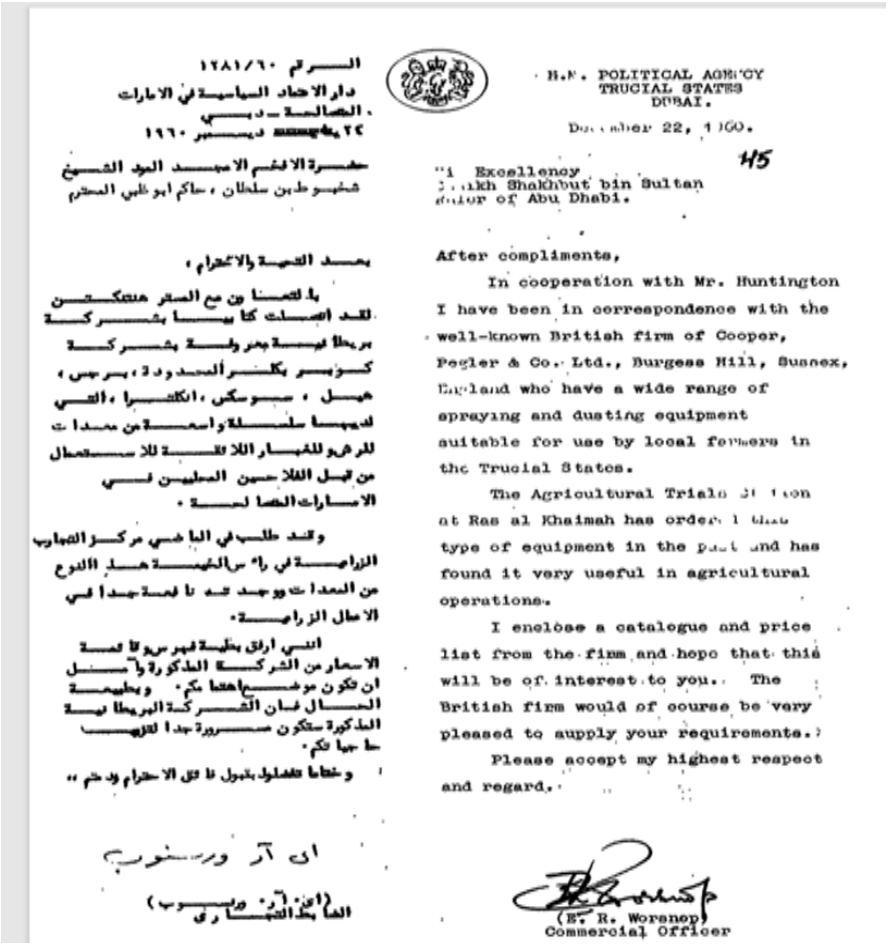

الرقم ١٢٨١/٦٠
دار الاعتماد السياسية في الامارات
المتصالحة - دبي
٢٢ ديسمبر ١٩٦٠

حضرة الاخ الاجل السيد الشيخ
شخبوط بن سلطان ، حاكم ابوظبي المحترم

بعد التحية والاحترام ،

يسرنا ان نعلن مع السفير هنتنجتون لقد اصلت كتابيا بشركة بريطانية بحرولية بشركة كوبر بكلنر المحدودة ، بيرجس هيل ، سوسكس ، انكلترا ، التي لديها سلسلة واسعة من معدات للرش والغبار اللاقمة للاستعمال من قبل الفلاحين المحليين في الامارات الحماية .

وقد طلب في الباشي مركز التجارب الزراعية في راس الخيمة هذا النوع من المعدات ووجد انه نافعة جدا في الاعمال الزراعية .

انني ارفق بطيه قهرس وقائمة الاسعار من الشركة المذكورة وآمل ان تكون موضع اهتمامكم . وبطبيعة الحال فان الشركة البريطانية المذكورة ستكون مسرورة جدا لتزويدكم بما تريدون .

وختاما تفضلوا بقبول فائق الاحترام وتمام ،

اى آر ورنسوب
(اى . آر . ورنسوب)
الضابط التجاري

H.M. POLITICAL AGENCY
TRUCIAL STATES
DUBAI.

December 22, 1960.

145

His Excellency
Shaikh Shakhbut bin Sultan
Ruler of Abu Dhabi.

After compliments,

In cooperation with Mr. Huntington I have been in correspondence with the well-known British firm of Cooper, Pegler & Co. Ltd., Burgess Hill, Sussex, England who have a wide range of spraying and dusting equipment suitable for use by local farmers in the Trucial States.

The Agricultural Trials Station at Ras al Khaimah has ordered this type of equipment in the past and has found it very useful in agricultural operations.

I enclose a catalogue and price list from the firm and hope that this will be of interest to you. The British firm would of course be very pleased to supply your requirements.

Please accept my highest respect and regard.

(E. R. Worsnop)
Commercial Officer

وثيقة لتأسيس إدارة للقضايا التجارية

٢- رسالة من ا . ت. لام المعتمد السياسي إلى الشيخ شخبوط بن سلطان بشأن تأسيس إدارة مهمتها القيام بأعمال بعض القضايا التجارية، الأرشيف الوطني أبوظبي رقم الوثيقة ١١٠٠٥٥٥٥٧٤.

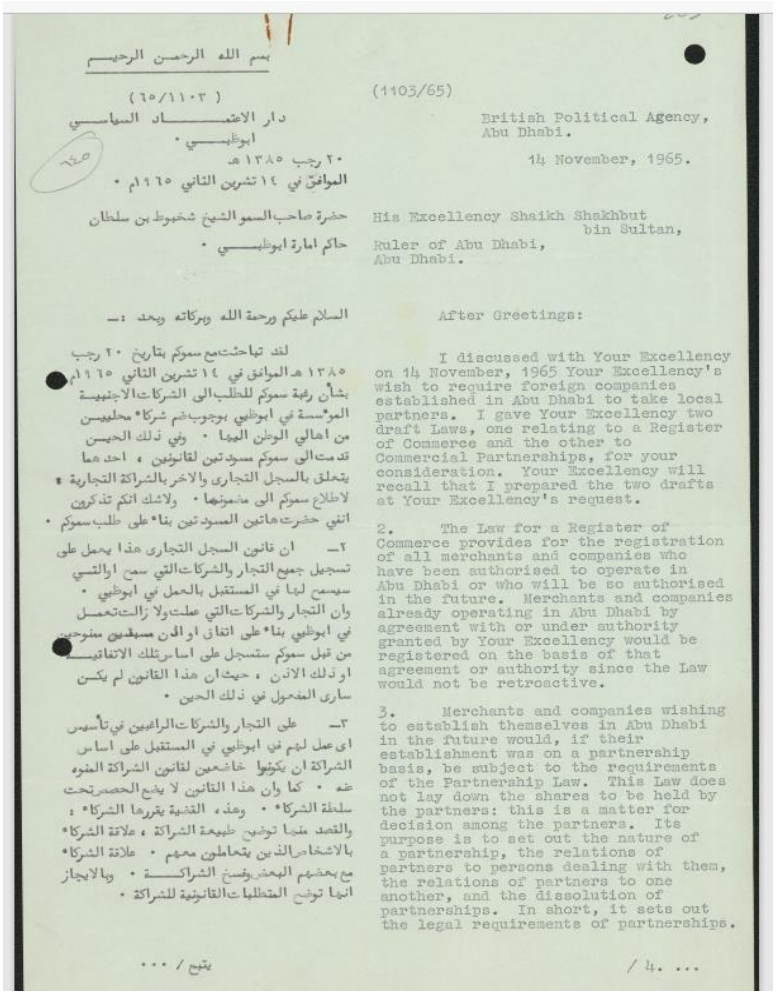

بسم الله الرحمن الرحيم

(٦٥/١١٠٣)

دار الاعتماد السياسي

ابوظبي .

٢٠ رجب ١٣٨٥ هـ

الموافق في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٥م .

حضرة صاحب السمو الشيخ شخبوط بن سلطان

حاكم امارة ابوظبي .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :-

لقد تباحثت مع سموكم بتاريخ ٢٠ رجب ١٣٨٥ هـ الموافق في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٥م بشأن رغبة سموكم للطلب الى الشركات الاجنبية المؤسسة في ابوظبي بوجوب ضم شركاء محليين من اهالي الوطن اليها . وفي ذلك الحين قدمت الى سموكم مسودتين لقانونين ، احدهما يتعلق بالسجل التجاري والاخر بالشراكة التجارية لاطلاع سموكم الى مضمونها . ولاشك انكم تذكرون انني حضرت هاتين المسودتين بناء على طلب سموكم .

٢- ان قانون السجل التجاري هذا يعمل على تسجيل جميع التجار والشركات التي سمح او التي سيسمح لها في المستقبل بالعمل في ابوظبي . وان التجار والشركات التي عملت ولا زالت تعمل في ابوظبي بناء على اتفاق او اذن مسبقين ممنوحين من قبل سموكم ستسجل على اساس تلك الاتفاقية او ذلك الاذن ، حيث ان هذا القانون لم يكن ساري المفعول في ذلك الحين .

٣- على التجار والشركات الراغبين في تأسيس اي عمل لهم في ابوظبي في المستقبل على اساس الشراكة ان يكونوا خاضعين لقانون الشراكة المنوه عنه . كما وان هذا القانون لا يضع الحصرتحت سلطة الشركاء . وهذه القضية يقررها الشركاء : والقصد منها توضيح طبيعة الشراكة ، علاقة الشركاء بالاشخاص الذين يتعاملون معهم . علاقة الشركاء مع بعضهم البعض وفسخ الشراكة . وبالايجاز انها توضح المتطلبات القانونية للشراكة .

يتبع / ...

(1103/65)

British Political Agency,
Abu Dhabi.

14 November, 1965.

His Excellency Shaikh Shakhbut
bin Sultan,
Ruler of Abu Dhabi,
Abu Dhabi.

After Greetings:

I discussed with Your Excellency on 14 November, 1965 Your Excellency's wish to require foreign companies established in Abu Dhabi to take local partners. I gave Your Excellency two draft Laws, one relating to a Register of Commerce and the other to Commercial Partnerships, for your consideration. Your Excellency will recall that I prepared the two drafts at Your Excellency's request.

2. The Law for a Register of Commerce provides for the registration of all merchants and companies who have been authorised to operate in Abu Dhabi or who will be so authorised in the future. Merchants and companies already operating in Abu Dhabi by agreement with or under authority granted by Your Excellency would be registered on the basis of that agreement or authority since the Law would not be retroactive.

3. Merchants and companies wishing to establish themselves in Abu Dhabi in the future would, if their establishment was on a partnership basis, be subject to the requirements of the Partnership Law. This Law does not lay down the shares to be held by the partners: this is a matter for decision among the partners. Its purpose is to set out the nature of a partnership, the relations of partners to persons dealing with them, the relations of partners to one another, and the dissolution of partnerships. In short, it sets out the legal requirements of partnerships.

/ 4. ...

-2-

4. I mentioned to Your Excellency on 14 November that if these two drafts were acceptable in principle to Your Excellency I would have them checked by the legal adviser to the Political Resident before presenting them once again to Your Excellency for promulgation. Your Excellency will also wish to show the drafts to your own Legal Adviser.

5. I suggested to Your Excellency that the promulgation of such laws should follow the establishment of an administration on the basis I have already proposed to you. Your Excellency was pleased to say that you approved my proposals for the administration of Abu Dhabi. In these proposals I suggested that the Register of Commerce Section should be in the Department of Finance, thereby demonstrating that I agreed with Your Excellency that commercial legislation of this nature would be required in Abu Dhabi.

6. The enactment of a Register of Commerce Decree would require the establishment within Your Excellency's administration of a Register of Commerce Section, the establishment of a Commercial Investigation Committee to hear the appeals of applicants who have been refused registration by the Register of Commerce Section, and the publication of an Official Gazette containing particulars of registration.

7. My purpose in writing this letter is to stress the importance, in my opinion, of setting up an administration competent to deal with such commercial matters, and, of course, all other matters which concern the welfare of Abu Dhabi before issuing legislation to regulate the commercial affairs of the Amirate.

Usual ending:

(A.T. Lamb)
H.B.M. POLITICAL AGENT.

٤- وفي ذلك التاريخ اى في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ ذكرت لسموكم انه اذا نالت هاتان المسودتان موافقة سموكم مبدئيا ، فاني ساطلب الى المستشار القانوني لرئيس الخليج مراجعتهما قبل تقديمهما مرة اخرى الى سموكم للنشر . واظن ان لسموكم الرغبة في عرض هاتين المسودتين على مستشار سموكم القانوني .

٥- وقد اقترحت على سموكم حينذاك بان اصدار قوانين كهذه ، ينبغي ان يصحبه تأسيس ادارة على نفس الاساس الذى سبق وعرضته على سموكم . لقد كان سموكم مسرورا جدا وهو يقول لي انه يوافق على اقتراحاتي الادارية لابي ظبي . وفي هذه الاقتراحات ارتأيت بان يكون سجل التجارة في دائرة المالية . ولهذا السبب كنت قد وضحت بانني اوافق سموكم بان التشريع التجارى لهذه الطبيعة سنحتاج اليه في ابوظبي .

٦- ان تشريع مرسوم السجل التجارى سيتطلب التأسيس بحدود ادارة سموكم لقسم السجل التجارى ، وتأسيس لجنة تحقيق تجارية مهمتها الاستماع الى استخانات وشكاوى المتقدمين الذين رفض السجل التجارى تسجيلهم في قسمه ، ومن ثم اصدار جريدة رسمية تحتوى على تفاصيل التسجيل .

٧- ان كل ما اهدف اليه من هذا الكتاب الى سموكم هو للتشديد على توجيه الاهمية التي تدور في ذهني لتأسيس ادارة مهمتها القيام باعمال بحث القضايا التجارية . وطبعا جميع القضايا الاخرى التي تعود لخير وانعاش ابوظبي قبل اصدار تشريع لتنظيم الشؤون التجارية للامارة . هذا ، وارجو الله ان يوفقنا الى مافيه خير وصلاح ابوظبي وان يعد في عمركم يا صاحب السمو حتى تنال البلاد اقصى ما تتمناه لها من تقدم وفي وازدهار في عهدكم الميمون .

وتفضلوا بقبول تحياتنا الطيبة .

المخلـــــص
ا . ت . لام
المعتمـــــد السياســـي .

-وثيقة للسماح بالتنقيب عن النفط في أراضي أبوظبي

٣- اتفاقية 1936 بين عبد الله ولياموسون والشيخ شخبوط بن سلطان حول السماح بتنقيب عن النفط، المصدر مكتبة قطر الرقمية /IOR/R/15/1.

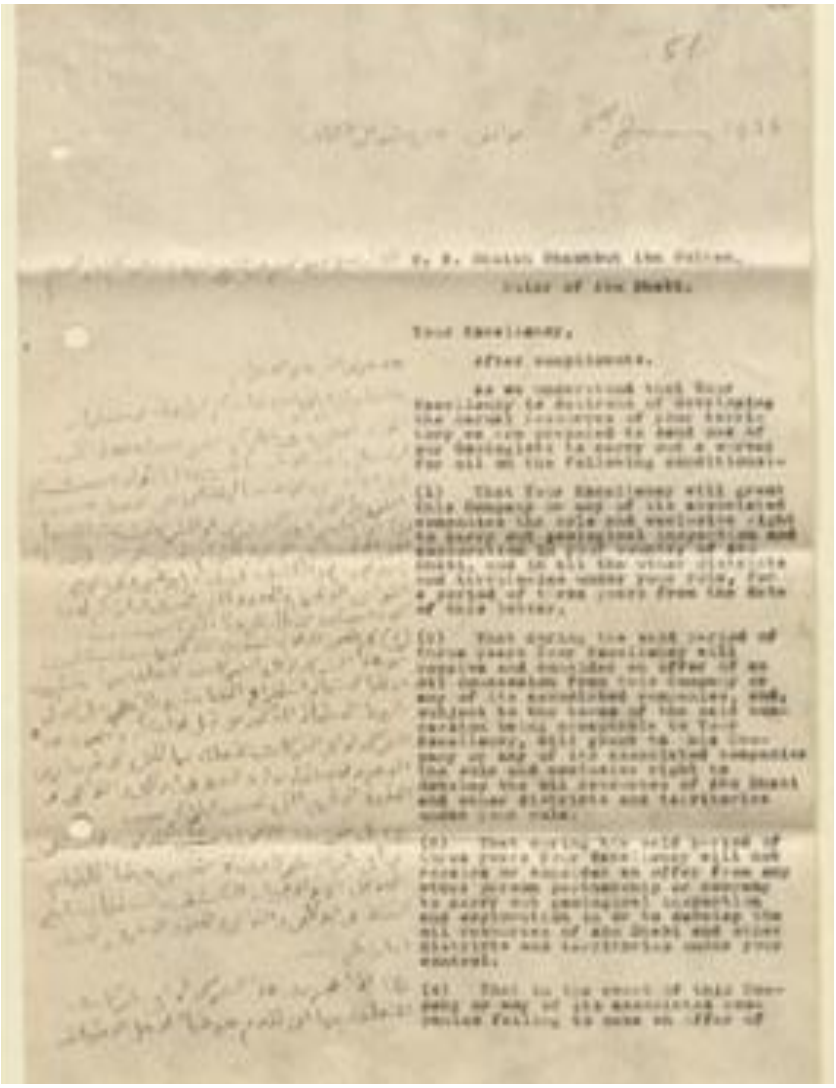

-وثيقة انسحاب شركة سوبريور الامريكية

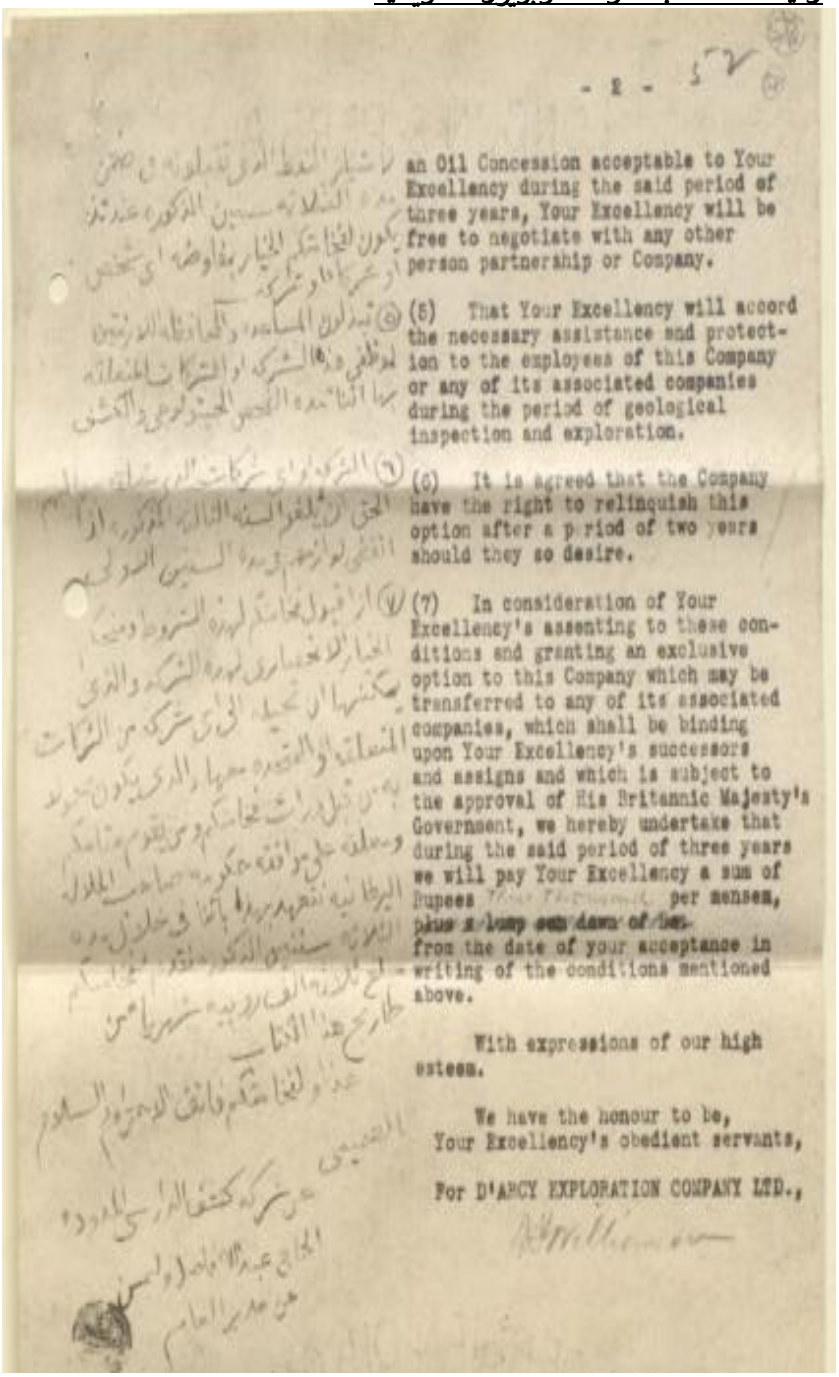

- 2 -

an Oil Concession acceptable to Your Excellency during the said period of three years, Your Excellency will be free to negotiate with any other person partnership or Company.

(6) That Your Excellency will accord the necessary assistance and protection to the employees of this Company or any of its associated companies during the period of geological inspection and exploration.

(6) It is agreed that the Company have the right to relinquish this option after a period of two years should they so desire.

(7) In consideration of Your Excellency's assenting to these conditions and granting an exclusive option to this Company which may be transferred to any of its associated companies, which shall be binding upon Your Excellency's successors and assigns and which is subject to the approval of His Britannic Majesty's Government, we hereby undertake that during the said period of three years we will pay Your Excellency a sum of Rupees [illegible] per mensem, plus a lump sum down of Rs. from the date of your acceptance in writing of the conditions mentioned above.

With expressions of our high esteem.

We have the honour to be,
Your Excellency's obedient servants,

For D'ARCY EXPLORATION COMPANY LTD.,

- وثيقة انسحاب شركة سوبيريور الامريكية في التنقيب عن النفط في أبوظبي، المصدر مكتبة قطر الرقمية.FO371/98431

FOREIGN OFFICE

S.W.1.

4th June, 1952.

Sir,

I am directed by Mr. Secretary Eden to acknowledge receipt of your letter dated the 15th May with which you enclosed a copy of the notice, sent to the Ruler of Abu Dhabi on the 8th May, 1952, of termination of your Company's oil concession agreement from the ruler of Abu Dhabi dated the 2nd December 1950.

I am to say that the Political Agreement of the 15th April 1950 between your Company and His Majesty's Government regarding the oil concession agreement with the Ruler of Abu Dhabi will be regarded as terminating with effect from the date of termination of the concession agreement on the 8th August 1952.

I am,
Sir,
Your obedient Servant,

SGD A.D.M. ROSS

Paul A. Lower, Esq.,
The Superior Oil Company,
Manama,
Bahrain.

الهوامش:

١- كليكوفسكي، الامارات العربية المتحدة، المعضلات الاقتصادية- الاجتماعية للبلدان النامية، ترجمة حسان إسحاق، دار ميسل، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٤.

٢- العين: تقع مدينة العين في الطرف الجنوبي من دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تابعة لإمارة أبوظبي وتعتبر ثاني أكبر مدينة في أبوظبي، وتعد من أكبر المناطق الزراعية في الإمارات، انظر: العيدروس، محمد حسن، الأفلاج في مدينة العين،دار المتنبي للطباعة والنشر ،أبوظبي،١٩٩٢،ص٥ .

٣- الأفلاج: هي عباره عن مجاري للمياه صغيرة تصل الى الأراضي التي تسقيها ن ويكون منبع الفلج مرتفع وينزل الماء إلى الأسفل بفعل انحدار الماء، انظر: العيدروس، محمد حسن، الأفلاج في مدينة العين، دار المتنبي للطباعة والنشر ،أبوظبي،١٩٩٢،ص١٢

٤- العيدروس، مرجع سابق،ص٨٧.

٥- الطنيجي،خليفة سيف،محطات من الإمارات العربية المتحدة، دار كنان للنشر والتوزيع، دمشق،٢٠١١م، ص٢٦٦-٢٦٨.

٦- عبد الله، محمد مرسي عبد الله، مختارات من أهم الوثائق البريطانية،ج٢،مركز لندن للدراسات العربية ،لندن ، ١٩٩٧،ص٢٩٢ .

٧- ليوا: تقع واحة ليوا في في الجنوب الغربي من إمارة أبوظبي، وهي واحدة من أكبر واحات شبة الجزيرة العربية، وتضم الكثير من الكثبان الرملية وأشجار النخيل، مرجع، غازي، علي عفيفي، ليوا في كتابات الرحالة الغربية،مجلة الفكر الثقافية،السعودية، مركز العبيكان للأبحاث والنشر ،٢٠١٩،العدد،٢٦، ص٥٥

٨- ذكر ياقوت الحموي منطقة الجواء في معجمه قائلا:"والجواء في أصل اللغة الواسع من الأودية، والجواء الفرجة التي بين محل القوم في وسط البيوت، والجواء قرية من نواحي اليمامة" الحموي،ياقوت، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٩٧٩م، ج١،ص١٧٤.

٩- إبراهيم، محمد عباس، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية والحضرية في مجتمعات الخليج العربي "، مجله الشؤون اجتماعية، جمعية الاجتماعية، الامارات العدد١٩٨٩،٢١م، ص٥ .

١٠- غازي، علي عفيفي، ليوا في كتابات الرحالة الغربيين، مجلة الفكر،العدد٢٥، مركز العبيكان للأبحاث والنشر، الرياض،٢٠١٩،ص٢٢

١١- الريس،عفراء عطا الريس، بنو ياس ودورهم في ظهور إمارة أبوظبي ١٧٦١-١٩١٤م، مكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد،٢٠١٥م،ص١٣١

١٢- العتيبة، مانع سعيد، إقتصاديات أبوظبي قديماً وحديثاً، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م،ص ٦٤ .

١٣- p33/FO 371/157043 الأرشيف الوطني للخليج العربي

١٤- العتيبة،مرجع سابق، ص٦٥ .

١٥-الشامسي، نجيب عبد الله، الإمارات في سفينة الماضي، لجنة التراث والتاريخ، أبوظبي،لجنة التراث والتاريخ، ١٩٩٠م، ص٨٨ .

١٦- راشد، علي محمد، صناعة السفن الخشبية في الإمارات، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي،٢٠٠٩،ص٣٩

١٧- القلافة تعني قلف أي نزع عنها قشرها والسفينة:أعدها وسد خلالها بالليف والقار،فهو مقلوف، وقليف، مرجع المعجم الوسيط، دار الدعوة، ص٧٥٢

١٨- المغني،عبد الله سليمان،التجارة في الإمارات قديماً،مركز الشارقة للوثائق والبحوث،الشارقة،٢٠١٥،ص٧٦

١٩- يتميز بمقدرته الفائقة على مقاومة الماء لصغر مسامه وكثرة المادة الدهنية فيه حيث لا يتأثر بالماء، ويتميز بلونه الذهبي الذي لا يتغير مع مرور الأيام، ويتم استخدامه للألواح الخارجية في السفينة والأسطح وذلك لمقاومتها للحرارة والرطوبة، غازي علي عفيفي، ليوا في كتابات الرحالة الغربيين، مجلة الفكر، مركز العبيكان للأبحاث والنشر، الرياض،.٢٠١٩

٢٠- خشب صلب وقوي ولا ينمو إلا في بورما والهند، ويستخدم في بناء قاعدة السفينة لمقدرته على مقاومة الصدمات وصعوبة تكسره، عبد الرحمن، عبد الله، الإمارات في ذاكرة أبنائها، مقابلة مع جابر راشد الهاملي، ندوة الثقافة والعلوم، دبي،١٩٩٨،ص.٥٠٧

٢١- خشب صلب يأتي على شكل أغصان يستخدم للأضلاع الداخلية للسفينة، وكان يجلب من الصومال.

٢٢- يستخدم هذا النوع من الخشب في صناعة صوار السفينة، لأنه يتميز عن غيره في أنه

لين ولاينكسر بسرعة، كما أنه مستقيم، حيث يبلغ طوله٩٠ قدمًا، المغني، مرجع سابق، ص ٧٦.

٢٣- عبارة عن قارب صغير يتم صنعه من سعف النخيل المربوط بالحبال بإحكام، ويبلغ طوله تقريباً عشرة أقدم، ويتسع لشخص أو شخصين، ومن خفته يطفو فوق الماء ويصمد أمام الأمواج، ويستخدم لصيد الأسماك، ويبدو ان العمر التشغيلي لهذه القوارب لا يتجاوز الثلاث سنوات، راشد، مرجع سابق ص ١٠٦.

٢٤- يعتبر من السفن الأكثر شيوعًا في الإمارات، لأنه أكثر استخدامًا للغوص والسفر، ويبلغ طوله نحو ٥٠ قدمًا، وتتراوح حمولته ما بين ٤٠ إلى٧٥ طنًّا، الفارس، صفحات من تالايخ الامارات، مرجع سابق،ص ٥٤٦.

٢٥- كانت تستخدم للغوص على اللؤلؤ والأسفار، ويتميز بقعره القصير الذي يجعله أنسب للاستدارة السريعة، ويختلف حجم السنبوك على حسب الحاجة ويقال إن أصله من السفن المصرية القديمة وهناك من يقول إنه فارسي الأصل، المغني، مرجع سابق، ص ٧٢.

٢٦- تعتبر سفينة البتيل من أقدم السفن التي استخدمت في الخليج، وكانت تستخدم لأغراض النقل والغوص، كانت تستخدم في المعارك لسرعتها وخفتها، أما عن تسميتها فيقول البعض إنها سميت نسبه إلى أسرة في الهند وهي أسرة (باتيل)، المغني، مرجع سابق، ص ٧٣.

٢٧- هي سفينة شراعية متوسطة الحجم، كانت تستخدم للغوص على اللؤلؤ، والتنقل البحري، يتراوح طولها بين ٣٠ و٦٠ قدمًا، وتتكون من صاريتين غالبًا، تتميز بمقدمه تشبه رأس البقرة ومها اشتق الاسم.المرجع،المغني،عبد الله سليمان،التجارة في الإمارات قديمًا،مركز الشارقة للوثائق والبحوث،الشارقة ٢٠١٥،ص٧٣.

٢٨- هي سفينة تعتبر أصغر من البقارة، وكانت تستخدم في الصيد وفي نقل الأغراض الخفيفة والتنقل بين الأماكن المتقاربة.مرجع سابق،المغني،التجارة في الإمارات قديمًا،ص٧٣.

٢٩- هي من أشهر السفن وأكبرها وأقدمها، يبلغ طولها ما بين ١٢٠-١٥ قدمًا، وهي واسعة ومرتفعة من الخلف وتتميز بسطح عال، ورأسها في المقدمة مدببة، مرجع سابق،المغني، التجارة في الإمارات قديمًا، ص٧١ .

٣٠- جمال، محمد عبد الهادي،الحرف والمهن والأنشطة البحرية القديمة،مركز البحوث

والدراسات الكويتية،٢٠٠٣،ص٥٢.

٣١- الشامسي،مرجع سابق،ص١٤٣ .

٢٩- جمال، مرجع سابق،ص٢٤٥.

٣٠- جمال، مرجع سابق،ص١٥٣ .

٣١- المغني، مرجع سابق،ص٩٦ .

٣٢- السامشي، مرجع سابق،ص١٤٧ .

٣٣- القبيسي، بطي أحمد،التطورات التنموية في أبوظبي عبر المسار الزمني ١٩٦٠-٢٠١٠، مركز الإحصاء، أبوظبي،٢٠١١،ص١٩ .

٣٤- جريدة الاتحاد،تاريخ التجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، أبوظبي ١٩٨٢/١٢/٥م، ص٢ .

٣٥- الفارس، محمد فارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، ج٢، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، الأردن،ص٢١٢ .

٣٦- المؤلف نفسه،الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل١٨٦٢-١٩٦٥،مركز الإمارات للدراسات،أبوظبي،٢٠٠٠، ص٣١٦

٣٧- المؤلف نفسه، ص٣١٧

٣٨- المؤلف نفسه،ص٣١٤.

٣٩- المؤلف نفسه، ص٢٥٥ .

٤٠- زهرة، محمد محمد وآخرون، المدخل إلى الجغرافيا السياسية، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي ٢٠٠١، ص٣٧٧ .

41- Zahlan,R.S.(1978).The Origings of The United Arab Emirates:A Political and Social History of the Trucial States.The macmillan Pree.London/P 148.

٤٢- عبد الله، محمد مرسي،دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها،،دار القلم، الكويت،١٩٨١م،ص٨٢ .

٤٣- الدرعي، حمدان الدرعي،قصة نفط في أبوظبي،دار الكتاب للنشر والتوزيع،دبي ٢٠١٤، ص٦٣.

٤٤- هو عبد الله فاضل، بريطاني الأصل ولد في عام ١٨٧٢، واسمه الحقيقي وليم ريتشارد

وليامسون، اعتنق الإسلام ورافق تجار الكويت إلى الهند ثم البصرة، وتزوج من فتاة عربية ورزق منها بابنه و٣ أبناء ذكور، خالط سكان الخليج العربي وتعلم من عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم، ولقد اعتمدت الحكومه البريطانية عليه في تثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة، شارك في عدة بعثات استكشافية لساحل المتصالح، وكان له علاقات قوة مع حكام الخليج، وكان له دور في حصول شركة النفط الفارسية على امتيازات النفط في الخليج، وعمل في هذه الشركة إلى أن أحيل للتقاعد عام ١٩٣٧.انظر كتاب وليامسون، الحاج عبد الله، رحلة إلى الخليج العربي، ٢٠٠٥،بيروت،ص٢٠ .

٤٥- البلوشي، خالد سليمان، أبوظبي سنوات البناء والتأسيس ١٨٩٢-١٩٧١،جداول للنشر، بيروت، ٢٠١٩،ص ٣٣٥.

٤٦- IOR/R/15/1/672 مكتبة قطر الرقمية

٤٧- المرجع نفسه،ص٣٣٧ .

٤٨- الفارس، محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق،ص١٣٠

٤٩- وهيم، طالب محمد،التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج ١٩٢٨-١٩٣٩، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ص٣٣٠ .

50- https://www.alittihad.ae/article/17832/2014

٥١- شهداد، إبراهيم محمد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الإمتيازات الأولى، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٢،ص١٥٦ .

٥٢- إبراهيم،إبراهيم محمد، أثر النفط على قيام دولة الإمارات، ورقة قدمت إلى ندوة الإمارات العربية المتحدة تجربة الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٦،ص١٨٥ .

53- IOR\L\PS\12\3910,P184,Brtish Libaray,UK.174.

54- IOR\L\PS\12\3910,P186British Libaray,UK.175.

٥٥- خليفة محمد، قصة البحث عن النفط في الإمارات،بحث منشور في مجلة تراث ، العدد ٨٣، أبوظبي، ٢٠٠٥، ص٣٤ .

٥٦- مرجع سابق،ص٣٤٧ .

٥٧- المرجع نفسه،ص٣٤٩ .

٥٨- الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل ن مرجع سابق، ص٢٣٣ .

59- IOR\R\890,BBritish Libaray,UK

٦٠- FO1016/83,P3. الأرشيف الرقمي لدول الخليج

61- ecords Of The Emirates,Tuson,Penelope,British post- policy in the trucial states 1947-1958,Vol9 1990 p30

٦٢- FO371\98431 الأرشيف الرقمي لدول الخليج

٦٣- FO371\98431 الأرشيف الرقمي لدول الخليج

٦٤- الفارس، محمد فارس،الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مرجع سابق،ص٢١٩ .

65- Records Of The Emmirates,Peimary Documents1820-158,vol.9 ,1990p30.

٦٦- البلوشي، مرجع سابق،ص٣٧٤.

٦٧- الدرعي، مرجع سابق، ص١١٨ .

٦٨- هيلير، بيتر، أيام زمان في أبوظبي (تاريخ ادكو)،شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية ، أبوظبي،٢٠٠٣، ط٢، ص٧٨ .

٦٩- قلعه جي، محمود، الثروة البترولية في الخليج العربي، مطابع نيازي كرم، بيروت، ١٩٦٤، ص٢٠٣ .

٧٠- شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة)، أربعون عامًا من الإنجازات، أبوظبي، الطبعة الأولى،٢٠٠٢، ص٢١.

٧١- البلوشي، مرجع سابق، ص٣٨١.

٧٢- شركة أبوظبي العاملة في المناطق البحرية (أدما العاملة)،مصدر سابق، ص٢٥ .

٧٣- المنصوري، فاطمة مسعود، دراسات تاريخية في تطوير البنية التحتية في إمارة أبوظبي، مركز زايد للدراسات والبحوث، ٢٠١٦، ص ١٤٤

٧٤- الصايغ، فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج للكتب، دبي، ط١، ١٩٩٧، ص١٦٨.

٧٥- الصايغ، مرجع سابق، ص١٩٦

٧٦- FO 371/170967/P33 الأرشيف الرقمي للخليج العربي

٧٧- المنصوري، فاطمة مسعود، مرجع سابق، ص١٤٤ .

٧٨- موقع:-https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-04-12-1.774105

٧٩- الدرعي، مرجع سابق،ص١١٨

٨٠- عبد العزيز الصرعاوي:هو الوكيل المساعد لدائرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الكويت،ولقد تم إرساله من قبل الشيخ جابر الصباح رئيس دائرة المالية في الكويت إلى أبوظبي للمشاركة في تنظيم المؤسسات الحكومية في عام ١٩٦٠،مرجع: الصرعاوي، عبد العزيز،ستة أسابيع في إمارة أبوظبي،مطبعة الكويت، الكويت، ١٩٦٠،ص٥

٨١- المرجع نفسه،ص٤٥

٨٢- مقابلة مع السيد محمد عبد الجليل الفهيم، تاريخ٢٠٢٢\١\١٥

٨٣- لوريمر، جون غوردن لوريمر، دليل الخليج،القسم الجغرافي، الجزء الثاني،دار النشر مطابع علي بن علي،الدوحة، ص٥٢٥

٨٤- خليفة سيف الطنيجي، مائة عام على خدمة البريد في الإمارات، مجلة تراث،العدد٦٨،الستة ٦، ٢٠٠٤،ص٢٣

٨٥- عثمان، معتز محمد، التاريخ البريدي للامارات، الأجواد للنشر والتوزيع،دبي،٢٠١٤، ص٢٨٢ .

٨٦- الفارس، مرجع سابق،ص٣١٣

٨٧- الرميثي، خليفه الرميثي،الأسماء الجغرافية، ذاكرة أجيال، دراسة تاريخية وتوثيقية لدولة الامارات العربية المتحدة، مدينة الشارقة للنشر، ط١، ٢٠٢٢م،ص٧٨.

٨٨- الفارس، مرجع نفسه، ص٣٨٨

٨٩- مقابلة مع السيد محمد عبد الخليل الفهيم في تاريخ ٢٠٢٢/١/٤

٩٠- الدرعي،مرجع سابق،ص١٤٩.

٩١- الفارس، الأوضاع الاقتصادية،مرجع سابق،ص٢٥٥

٩٢- المرجع نفسه، ص ٢٥٦.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق العربية غير المنشورة

الأرشيف الوطني دولة الإمارات العربية المتحدة

الأرشيف الرقمي للخليج العربي

مكتبة قطر الرقمية

ثانيًا: الوثائق العربية المنشورة

الوثائق: ٢– مرسي، محمد عبد الله، مختارات من أهم الوثائق البريطانية،مركز لندن للدراسات العربية ،لندن ،١٩٩٧ .

٣– رسالة من اى . آر . ورنسوب الضابط التجاري في دبي إلى الشيخ شخبوط بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي بشأن تزويد ابوظبي بمعدات الرش والمعدات الزراعيه المتفرقة، الأرشيف الوطني الإمارات NO/1281/60

٥– اتفاقية ١٩٣٦ بين عبد الله ولياموسون والشيخ شخبوط بن سلطان حول السماح بتنقيب عن النفط

IOR/R/155/1/672 مكتبة قطر الرقمية،

٦– اتفاقية ١٩٣٩ بين الشيخ شخبوط وشركة امتيازات نفط الساحل للتنقيب على النفط في أبوظبي

IOR/L/PS/18/B469 مكتبة الشرق الأوسط الرقمية

٧– اتفاقية ١٩٥٠ بمنح شركة سوبيريورالأمريكية حق امتيازات النفطية في مياه أبوظبي

FO1016/83,P3 الأرشيف الرقمي لدول الخليج،

8- Records Of The Emmirates,Peimary Documents1820-158,vol.9 ,1990.

ثالثًا: المعاجم العربية

-المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، حامد عبدالقادر،وأحمد حسن، ومحمد علي،دار الدعوة،تركيا، ج١،١٩٧٢

رابعًا: المراجع العربية

إبراهيم،إبراهيم محمد، أثر النفط على قيام دولة الإمارات،، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٦.

أبو الحجاج، يوسف،الخريطة العمرانية لإمارة أبوظبي، نشر من دائرة التخطيط، أبوظبي،١٩٨١م.

الجابري، خليل حمود عثمان، أبوظبي دراسة تاريخية في الاضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مكتبة عدنان للطباعة، لبنان، ٢٠١٥، ١٩٤٥-١٩٧١.

جمال، محمد عبد الهادي،الحرف والمهن والأنشطة البحرية القديمة،مركز البحوث والدراسات الكويتية،٢٠٠٣.

خطيب، أحمد منصور، رمال،أكواخ ومياه مالحة،دائرة المكتبة الوطنية، الأردن،٢٠١٧.

الدرعي، حمدان راشد ، قصة النفط في أبوظبي، دار الكتاب للنشر والتوزيع، الامارات، ٢٠١٣م.

الذهلي، إبراهيم، أبوظبي ذكريات من الماضي، دار الكتاب للنشر والتوزيع، ابوظبي، ٢٠١٤.

راشد، علي محمد، صناعة السفن الخشبية في الإمارات، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي،٢٠٠٩.

الريس،عفراء عطا، بنو ياس ودورهم في ظهور إمارة أبوظبي ١٧٦١-١٩١٤م، مكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد،٢٠١٥م .

زهرة، محمد محمد وآخرون، الدخل إلى الجغرافيا السياسية، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي ٢٠٠١،.

الشامسي، نجيب عبد الله، الإمارات في سفينة الماضي، لجنة التراث والتاريخ، أبوظبي،لجنة التراث والتاريخ، ١٩٩٠م.

شهداد، إبراهيم محمد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الإمتيازات الأولى، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٢ .

الصرعاوي، عبد العزيز، ستة أسابيع في إمارة أبوظبي، مطبعة الكويت،الكويت ١٩٦٠ .

الطنيجي، خليفة سيف، محطات من الإمارات العربية المتحدة، دار كنان للنشر والتوزيع، دمشق ،٢٠١١م.

عبد الرحمن، عبد الله، الإمارات في ذاكرة أبنائها، مقابلة مع جابر راشد الهاملي، ندوة الثقافة والعلوم، دبي،١٩٩٨.

عبد الله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها،،دار القلم، الكويت،١٩٨١م .

العتيبة، مانع سعيد، اقتصاديات أبوظبي قديمًا وحديثًا،مطابع التجارة والصناعة،بيروت،١٩٧١م.

العيدروس، محمد حسن، الأفلاج في مدينة العين، دار المتنبي للنشر، أبوظبي،١٩٩٢م.

غازي، علي عفيفي، ليوا في كتابات الرحالة الغربين، مجلة الفكر، مركز العبيكان للأبحاث والنشر، الرياض، ٢٠١٩.

الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجة،أبوظبي،٢٠٠٠ .

القبيسي، بطي أحمد، التطورات التنموية في أبوظبي عبر المسار الزمني ١٩٦٠-٢٠١٠، مركز الإحصاء، ٢٠١١، أبوظبي.

قلعه جي، محمود، الثروة البترولية في الخليج العربي، مطابع نيازي كرم، بيروت، ١٩٦٤ .

لوريمر، جون غوردن لوريمر، دليل الخليج، الجزء الثاني، قسم التاريخي، طبع في مكتب حاكم قطر، قطر .

المغني، عبد الله سليمان،التجارة في الإمارات قديمًا، مركز الشارقة للوثائق والبحوث،الشارقة،٢٠١٥.

وهيم، طالب محمد، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج ١٩٢٨-١٩٣٩، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، .

هيلير، بيتر، أيام زمان في أبوظبي (تاريخ ادكو)، شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية ، أبوظبي،٢٠٠٣.

خامسًا: المراجع الأجنبية

Zahlan,R.S.(1978).The Origings of The United Arab Emirates:A Political and Social History of the Trucial States.The macmillan Pree.London.

سادسًا: المجلات والصحف:

إبراهيم، محمد عباس، "الأبعاد الاجتماعية والثقافية والحضرية في مجتمعات الخليج العربي"، مجلة الشؤون الاجتماعية، الجمعية الاجتماعية، الإمارات العدد ٢١، ١٩٨٩م.

الطنيجي، خليفة محمد، قصة البحث عن النفط في الإمارات، مجلة تراث، أبوظبي، العدد ٨٣، ٢٠٠٥ .

٣- شركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية ادكو، النفط حلم تحقق، مجلة من

إصدار شركة ادكو بمناسبة مرور ٥٠ عامًا على توقيع اتفاقية ١٩٣٩، أبوظبي، ١٩٨٩.مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، جريدة الاتحاد، تاريخ التجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي ١٩٨٢/١٢/٥م.

سابعًا: الإنترنت:

– https://www.alittihad.ae/article/17832/2014/

-https://www.emaratalyoum.com/life/four-sides/2015-04-12-1.774105

–